



عبد المومن شباري  
فقيه النهج الديمقراطي

# النهج الديمقراطي

• ٠٥٥٤٨ • ٠٨٤٤:٢٠٠+٤



• المدير المسؤول: المصطفى براهمة • مدير النشر: الحسين بوسحابي • رئيس التحرير: التيتي الحبيب • جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء

## ضيف العدد: محمد الزباني



لا شك أنه من بين الأسباب الموضوعية التي تحول دون التقدم الملموس للقضية الأمازيغية تكمن في إصرار المخزن على جعل الأمازيغية شأنًا خاصًا به...

## اللجنة الوطنية تدين محاولات عرقلة انعقاد المؤتمر الوطني الخامس

## تطالب بإجلاء الحقيقة كاملة في ملف الاختفاء القسري

## الحكم والدولة

## المدافعات عن حقوق الإنسان والاعتقال السياسي

## اللغة الأمازيغية ومسألة الهوية



## راهنية النضال من أجل تحرير شعبنا

مهام تحرير شعبنا والنضال المتواصل للتخلص من النظام المخزني وتغييره بنظام بديل، نظام وطني ديمقراطي شعبي. وهذا يحملنا مسؤوليات النضال من أجل إقرار دستور ديمقراطي حقيقي، والنضال حتى لا ينفلت الجناة من العقاب في الجرائم السياسية والاقتصادية وما اقترفوه في حق ثقافة شعبنا الغنية بتنوعها.

وهنا لا بد من رد الاعتبار للثقافة واللغة الأمازيغيتين حتى تتبوءا مكانتهما اللائقة في ثقافة وهوية شعبنا. وذلك بتنفيذ فعلي واقعي لما نص عليه حتى الدستور الممنوح بخصوص دسترة الأمازيغية ثقافة ولغة رسمية واعتمادها إلى جانب العربية في مختلف مناحي الحياة العامة لجماهير شعبنا.

إن الأمر يقتضي النضال من أجل إقرار جهوية ديمقراطية، بدءًا بالاعتراف بالخصوصيات الجهوية وضمها أقصى حد ممكن من التسيير الذاتي على المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية للجهات التي تتمتع بشخصية متميزة تشكلت خلال السيرورة التاريخية لشعبنا مثل جهات الريف والأطلس وسوس وصولًا إلى بناء نظام فيدرالي.

لا يمكننا في كل الأحوال أن نحمل شعارًا وبرنامجا للمرحلة ولا نحشد لأجله القوى المعنية بالتغيير والمناهضة للمخزن دون العمل على توفير شروط قيام جهة الطبقات الشعبية بانخراط قوي للطبقة العاملة وعموم كادحي شعبنا. يلزمنا أيضًا العمل على تهمين النضالات الوحدوية للقطاعات النقابية وتطويرها بهدف بناء السلاح الحاسم للصراع وهو الحزب المستقل للطبقة العاملة مهما تكاثفت العراقيل والمضايقات. فليس هناك ما يمكنه وقف زحف الربيع.

وقطاعات فتوية هامشية في معادلة الصراع الطبقي.

إن اليسار معني بشكل مباشر بهذه المهمة ومطالب بخلق حراك سياسي وتنظيمي من داخله على أرضية إيديولوجية وبرنامجية تحسم مع الارتدادات والارتقاء في طلاسيم "النهايات وما بعد الحداثة" وكل ما يشجع على التكلس وتبرير الاستسلام والانهازية، بالاكْتفاء بمهام مؤسساتية شكلية. اليسار مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى على الانغراس وسط مختلف الطبقات الشعبية ووضع برامج ذات قوة وقدرة على التأثير في مجريات الصراع وخلق قطائع حقيقية بما يقوي وحدة المقاومة الشعبية وينتصر لمشروع التغيير الشامل.

ذلك ما تحرص عليه وتؤكد مقررات النهج الديمقراطي خاصة والتنظيمات الماركسية عامة. ولعل من راهنية مهام التحرير الوطني أن تجتمع القوى المناهضة للمخزن والكتلة الطبقيّة السائدة وتتوحد على أرضية من أجل:

- النضال من أجل بناء اقتصاد وطني متحرر من الهيمنة الإمبريالية، ومغرب مزدهر ينعم فيه شعبنا بكل ما ينتج من خيارات.

- فضح شروط وتوجهات المؤسسات المالية المفروضة على المغرب وإلغاء الدين الخارجي ومواجهة كل الاتفاقيات التي تكرس تبعية اقتصاد بلادنا للدوائر الإمبريالية، وخاصة اتفاق التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية.

- النضال من أجل تخفيض نفقات الدولة المخصصة للأمن والجيش والسيادة ورفع نفقات القطاعات الاجتماعية.

- سن رسوم جمركية مرتفعة على مواد البذخ المستوردة.

إن مهام التحرير الوطني لا تنفصل عن

تقدم لنا كل المؤشرات الحادية، في أبعادها الأيديولوجية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، في المغرب ما يؤكد على احتداد التناقضات بين طبقات المجتمع. هذا ما كان مفيدًا في نزع الحجاب عن أزمة المشروع المخزني وانكشاف أوهام العهد الجديد والانتقال إلى الديمقراطية المفترى عليها. وهذا ما يتيح أيضًا فرصًا حقيقية أمام التغيير الديمقراطي الشعبي من أجل آفاق رحبة لمغرب متحرر من التبعية، كامل السيادة على ثرواته المتنوعة...

هذه المعادلة في تناقضاتها، تجعل من الكتلة الطبقيّة السائدة في الوقت الراهن، الفاعل الرئيسي في تطورات الأحداث ومحاوله ضبط مآلاتها لما تحمله من تهديدات حقيقية ضد مصالحها. فهي تصارع الزمن وتشتغل بدون انقطاع على إعادة إرساء دعائم الاستبداد وآليات التسلط وقمع الحريات ومكونات المعارضة بشكل سافر، مستفيدة من دعم الامبريالية والرجعيات العربية من أنظمة الخليج، ثم الاستقواء بربط علائق وإبرام اتفاقيات خيانية مع الكيان الصهيوني. لكن نفس الكتلة الطبقيّة السائدة مسفيدة أكثر من عوامل داخلية تتميز بضعف المعارضة الحقيقية وقصور آليات عملها وضبابية شعاراتها في مرحلة تتطلب الوضوح أكثر والانخراط في النضال الشعبي الواسع.

إن المقاومة الشعبية للمخطط الاستبدادي الرجعي، مهمة آنية يتحمل مسؤولية إنجازها وتوفير شروط نجاحها اليسار المعارض أولاً، لأنها تشكل مركز ثقل في برامجها، بل مبرر وجوده على النقيض من الاستبداد والاستغلال. وهو يستطيع ذلك شرط التقدم بنقد عملي وفي الممارسة للقطع مع الأساليب الاستبدادية القديمة والأشكال النضالية المحدودة المردودية المنعزلة في إطارات منغلقة على منخراطيتها

## اللجنة الوطنية للنهج الديمقراطي تدين محاولات عرقلة انعقاد المؤتمر الوطني للحزب وتدعو لتصعيد النضال ضد تفول المخزن

الوقفات التي دعت لها الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع بمناسبة الذكرى الأولى للتوقيع على معاهدة التطبيع الخيانية وتدعو الشعب المغربي إلى مواجهة محاولات الكيان الصهيوني اختراق المجتمع المغربي.

- تحيي عاليا وتعتبر عن تضامنها مع الثورة في السودان. هذه الثورة التي تقدم دروسا غنية جدا للثوريين في العالم. فهذه الثورة، بعد أن أطاحت بعمر البشر، مستمرة من أجل القضاء على نظامه بواسطة تنظيم الشعب السوداني في إطار اللجان الشعبية وغيرها من التنظيمات الذاتية للجماهير الشعبية وتنظيم مسيرات مليونية والتصدي لمحاولات العسكر والامبريالية والرجعية في المنطقة الالتفاف على الثورة بهدف إجهادها.

- تحيي فوز اليسار في الانتخابات الرئاسية في التشيلي وتعتبر أن هذا الانتصار يرفع معنويات الشعب التشيلي وشعوب أمريكا اللاتينية والعالم وتؤكد أن النضال لا يذهب سدى ويشجع على المزيد من النضال.

غير أن هذه الانتصار قابل للتراجع ما دامت الالغارشيا المشكلة من ملاكي الأراضي الكبار والبرجوازية الكبرى التابعة لتحكمتان في الاقتصاد وفي أجهزة الدولة. ولذلك يتحمل اليسار الجذري، وفي مقدمته الماركسي، مسئولية كبيرة في تحصين وتعميق هذه الانتصار من خلال إذكاء جذوة النضال ضد الالغارشيا والامبريالية والعمل بحماس وعزم لا يلين من أجل بناء أدوات تحرر الشعب التشيلي: حزب الطبقة العاملة المستقل عن البرجوازية والتحالف العمالي-الفلاحي وجبهة الطبقات الشعبية.

## القطاع العمالي للنهج الديمقراطي يدعم النضالات العمالية والشعبية، ويدعو إلى وحدة النضال العمالي والشعبى لمواجهة الهجوم المخزني الرأسمالي

ووقف سياسة الحصار المضروب على القوى المناضلة ومنها حزبنا النهج الديمقراطي الذي تم حرمانه بشكل تسفي من عقد مؤتمره الوطني الخامس في القاعات العمومية.

- تدين بشدة سياسة التطبيع التي ينفجها النظام المخزني مع الكيان الصهيوني ضدا على إرادة الشعب المغربي الذي يعتبر القضية الفلسطينية قضية وطنية. وتدعو العمال والعاملات إلى الانخراط في النضال إلى جانب كافة فئات وقوى الشعب المغربي من أجل إسقاطها ومواجهة كافة أشكال التطبيع مع الصهاينة وفضح المطبعين.

وتعلن دعمها وتضامنها مع الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل الحرية والاستقلال وبناء دولته الوطنية الديمقراطية على كامل فلسطين وعاصمتها القدس.

- تحيي نضال الشعب السوداني واستمرار ثورته المجيدة للقضاء على الطغمة العسكرية الحاكمة المتحالفة مع الإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية.

كما تحيي انتصارات اليسار في أمريكا اللاتينية وآخرها انتصار اليسار في الشيلي الذي يعتبر انتصارا لكافة الشعوب على الإمبريالية وخصوصا الأمريكية وعلى الأنظمة الديكتاتورية.

عاشت الطبقة العاملة صامدة مناضلة. وعاش الشعب المغربي.

وطنيا ويوم عطلة رسمية مؤدى عنها.

- تهيب بكل القوى الحية في المغرب الكبير لمواجهة خطر الحرب بين المغرب والجزائر.

- تحيي نضالات الطبقة العاملة ضد التسريجات والتضييق على العمل النقابي ومن أجل الزيادة في الأجور وتطبيق السلم المتحرك للأجور والأثمان.

- تحيي نضالات الحركة الطلابية والأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد وحركة المعطلين من أجل التصدي لتسقيف سن التشغيل في 30 سنة وسياسات النظام التفقيرية والتقصيفية وضد الاجهاز على التعليم كمرفق عمومي أساسي لأبناء وبنات الجماهير الكادحة.

- تحيي كل الحركات الاحتجاجية الشعبية من أجل الحق في الصحة ومن أجل الشغل والسكن اللائق وضد الغلاء وضرب القدرة الشرائية المتدهورة اصلا للطبقات والفئات الشعبية.

- تدعو المراكز النقابية إلى نهج النضال الوحدوي والمزيد من الارتباط بالنضالات الحالية وفرض تطبيق التزامات الدولة والباطورنا بمخرجات الحوار الاجتماعي وعلى رأسها تساوي الحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي مع القطاعات الأخرى والرفع منه.

- تحيي عاليا نضالات المحامين الرافضة لجواز التلقيح والتي تندرج ضمن دفاعهم على الحريات وحقوق الإنسان.

- تدين من جديد تسارع التطبيع الرسمي مع الكيان الصهيوني الممعن في توسيع المستوطنات وتهجير السكان بهدف تهويد فلسطين والقمع الذي واجه به المخزن

عقدت اللجنة الوطنية للنهج الديمقراطي اجتماعا استثنائيا يومه الأحد 2 يناير 2022 تدارس بالأساس قضايا المؤتمر الوطني الخامس. وبهذه المناسبة، أصدرت البيان التالي:

- تدين اللجنة الوطنية بشدة وضع النظام العراقي أمام عقد المؤتمر الوطني الخامس حضوريا وفي فضاء عمومي وتؤكد عزم النهج الديمقراطي النضال من أجل ذلك وتحيي كل من تضامن مع النهج الديمقراطي في مواجهة الحصار المخزني وتوجه نداء حارا الى كل القوى المناضلة، في المغرب والخارج، من أجل دعم وإسناد البرنامج النضالي الذي يطبقه النهج الديمقراطي من أجل انتزاع حقه في عقد مؤتمره الوطني الخامس في الفضاء العمومي حضوريا وبدون تضييق أو منع.

- تهيب بكل القوى الحية المناضلة جعل السنة الجديدة مناسبة لتصعيد النضال ضد تفول المخزن، وخاصة من أجل رفع حالة الطوارئ الصحية وفرض احترام الحريات وحقوق الإنسان وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وفي مقدمتهم معتقلي حراك الريف ومعتقلي الرأي وغيرهم من ضحايا القمع المخزني، ومن أجل التصدي للغلاء وتصفيية الخدمات الاجتماعية والتطبيع مع الكيان الصهيوني المجرم ورهن بلادنا للامبريالية.

- تدين بشدة الحملة الخبيثة والدينئة للامبريالية ضد الشهيد المهدي بن بركة أحد أبرز رموز النضال ضد النظام والامبريالية والصهيونية وأحد ضحايا هذا الثلاث المشنوم وأحد القادة الأميين الأبرار.

- تجدد مطالبتها بجعل بداية السنة الأمازيغية عيداً

العمال/ات من جراء حوادث الشغل والأمراض المهنية وحوادث النقل للباطورنا والجهات الوصية على تطبيق القانون من مندوبيات الشغل وسلطات محلية وإقليمية. وفي هذا الإطار تحمل هذه الجهات المسؤولية عن فاجعة وفاة العاملة الزراعية التي دهستها سيارة أمام معتصم شركة "أزورا" باشتوكة آيت باها يومه الأحد 2 يناير 2022، بسبب عجزها عن فرض احترام القانون واصطفافها إلى جانب رب الشركة.

ولا يفوت السكرتارية أن تتقدم بأحر تعازيها لعائلة الفقيدة مطالبة بفتح تحقيق نزيه ومستقل في الفاجعة.

- تدعو النقابات المناضلة إلى توحيد نضالاتها دفاعا عن مكتسبات وحقوق الطبقة العاملة، وإلى نشر الوعي النقابي وتوسيع التنقيب في صفوفها ودعم نضالاتها بما في ذلك نضالات العمال/ات غير المنقبين/ات.

- تجدد انخراطها القوي في إعداد شروط الإعلان عن حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين في المؤتمر الوطني الخامس، وتدعو العمال والعاملات إلى المساهمة في هذا المشروع التاريخي العظيم الكفيل وحده بالقضاء على الاستغلال الرأسمالي وبناء النظام الوطني الديمقراطي الشعبي على طريق بناء المجتمع الاشتراكي حيث يتحكم المنتجون الأحرار في الإنتاج وفي شروط حياتهم في إطار سلطة الطبقة العاملة وحلفاءها.

- تندد بسياسة القمع والتفول المخزنية، وتطالب بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين

المخزني على الجماهير الشعبية والطبقة العاملة والذي لن يزيدها إلا صمودا وإصرارا على مواجهته والتصدي له دفاعا عن حقه في العيش الكريم والعدالة الاجتماعية والحرية. وتحمل النظام المخزني والباطورنا المتوحشة مسؤولية ما آلت إليه أوضاع الطبقة العاملة والشعب المغربي من تدهور خطير ومتواصل على كافة المستويات.

- تجدد تضامنها المبدئي واللامشروط مع نضالات الطبقة العاملة سواء الزراعية (شركات : صوبروفيل وروزا فلور وخطور المغرب وأزورا وأملاك وأملالة ...) أو الصناعية ( لافيسما بطنجة وسيراميك للنسيج والخياطة بمكناس وعمال المناجم والكابلاج ...) أو الخدمائية ( عمال/ات شركة فيداسو للإعلاميات بفاس، وعمال/ات النظافة والحراسة والإطعام، و مربو ومربيات التعليم الأولي بالمؤسسات التعليمية، وعمالات "تريزو" بالمستشفى الجامعي بوجدة، وعمال/ات مراكز النداء والقطاع السياحي وعمال وموظفي الجماعات المحلية ...) كما تعلن دعمها وتضامنها مع نضالات مختلف فئات الشعب المغربي من أجل حقوقها العادلة والمشروعة من أساتذة مفروض عليهم التعاقد ومعتلين وطلبة وأطر صحية ومحامين وفلاحين فقراء وعلى الخصوص ضحايا الهجوم المخزني الرأسمالي للإستلاء على الأراضي السلالية والجماعية قصد تفويتها للمافيا العقارية والشركات الرأسمالية.

- تحمل مسؤولية الضواجع التي تصيب

اجتمعت السكرتارية الوطنية للقطاع العمالي للنهج الديمقراطي في اجتماعها الدوري يوم السبت 01/01/2022، تدارست فيه مجمل القضايا السياسية والتنظيمية للقطاع ومستجدات أوضاع ونضالات الطبقة العاملة وعموم الجماهير الشعبية، ووقفت بشكل خاص على الهجوم الرأسمالي المخزني على مكتسبات وحقوق الجماهير الكادحة عامة ومكتسبات وحقوق الطبقة العاملة خاصة، وما خلفه ويخلفه هذا الهجوم من عواقب وخيمة على أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية من فقر وغلاء وبطالة وهشاشة وبؤس اجتماعي أغرقت أكثر من 22 مليون مغربي في مستنقع الفقر بدون حماية اجتماعية وتغطية صحية، وبالإضافة إلى ملايين من الشباب بدون عمل وعرضة للتهمة والإقصاء والسقوط في أحوال الأمراض الاجتماعية والنفسية والمغامرة بأرواحهم في قوارب الموت بحثا عن حياة كريمة مفقودة في بلادهم. أضف إلى ذلك تفول النظام المخزني ودعمه المطلق للباطورنا في هضم وضرب الحقوق الشغلية ومنها الاستقرار في الشغل والضمان الاجتماعي والحريات النقابية...، وهجومه المتواصل على الحريات العامة من قمع للاحتجاجات الشعبية واعتقالات ومحاكمات صورية للمناضلين/ات ونشطاء التواصل الاجتماعي والصحفيين والتضييق على القوى المناضلة.

وبناء على ما سبق فإن سكرتارية القطاع العمالي تعلن للرأي العام مايلي:

- إدانتها الشديدة لهذا الهجوم الرأسمالي

## لا بديل عن المقاومة الشعبية

### القطاع النسائي للنهج الديمقراطي يدين سياسة القتل المنهج ضد العاملات الزراعيات ويقدم التعازي لعائلة "دينار صباح" شهيدة لقمة العيش

جانب الطريق الوطنية رقم 1، مما يجعل حياتهن وحياة أطفالهن في خطر دائم. وبهذه المناسبة الأليمة فإننا في القطاع النسائي للنهج الديمقراطي: نوجه أحر تعازينا لعائلة الضحية وكافة العمال والعاملات في هذه الفاجعة: - نحمل المسؤولية الكاملة للشركة الاستغلالية والسلطات التي تلهت نحو الأرباح على حساب أرواح العمال والعاملات - نؤكد بأن ما يتعرض له العمال والعاملات من طرد وتسريح وتوقيف ومتابعات وتقتيل ممنهج لتتبعهن على مواصلة النضال ضد الشركات الاستغلالية، والنظام المخزني المستبد لن يزيدهن إلا قوة وصمودا: سكرتارية القطاع النسائي في 3 يناير 2022

عاشت منطقة "شتوكة ايت باها" مساء يوم الأحد 2 يناير 2022 على خبر الفاجعة، وفاة الشابة "دينار صباح" تحت عجلات سيارة على مقربة من معتصم العمال والعاملات بشركة "azura" تاركة وراءها أربعة أطفال. ومن المعلوم أن عمال الشركة وعاملاتها دخلوا في اعتصام منذ 7 دجنبر 2021 أمام الضيعة ثم أمام مقر الشركة يوم 26 دجنبر 2021 حيث وقعت الفاجعة، يطالبون المسؤولين بالاستجابة للمضن، وينددون بتعنت الباطرونا، وبالصمت المريب للسلطات المحلية والتواطئ المكشوف للسلطات الإقليمية. كما أن موقع الشركة حيث مجال اعتصام ثمانية عمال، و14 عاملة صحبة أطفالهن ورضعهن يوجد مباشرة على



#### اشتوكة ايت بها

### استمرار ظروف تقتيل العمال والعاملات أمام أنظار السلطات



والملاحظ أن هذه الياقطة موضوعة على الجانب الأيسر للسيارة وهي موجهة للجهة التي عليها مراقبة قانون السير والجولان.

فإذا كانت الباطرونا يقدم لها كل الدعم والتسهيلات من طرف الدولة في إطار ما يسمى مخطط المغرب الأخضر فإن نصيب العمال والعاملات هو وسائل نقل من هذا القبيل وبشكل علني.

فإلى متى سيظل الاستهتار بأرواح الطبقة العاملة وهل من تحرك للإطارات النقابية والحقوقية لفضح هذا الاستغلال والتواطؤ المكشوف بين السلطة والباطرونا؟

حسن لعميمي

يتم نقل العمال والعاملات بواسطة وسائل نقل مخصصة لنقل البضائع وغيرها من قبيل البيكوبات والشاحنات تنعدم فيها وسائل الحماية والسلامة. والغريب في الأمر أن هذه السيارات تجول وتصل أمام أجهزة الأمن المكلفة بمراقبة السير والجولان بل أن هذه السيارات أصبحت تحمل ياقطات بارزة تشير إلى نقل العمال (انظر الصورة رفقته) مضمونها:

- صورة لسيارتين من نوع بيكوب متقابلتين.  
- عبارة "نقل العمال" تحت شعار "جميعا من أجل المغرب الأخضر"  
- استعمال اللون الأخضر كلون طاغي على الياقطة.

#### بني تجيت

### كفى نهبا لجيوب المواطنين

الطريق تهدد سلامة المواطنين.... فسيقولون لك بأن ميزانيتهم فارغة وأن جماعتهم لا تملك شيئا!!

عبد الرزاق بنعزوزي



وهذه الجماعة ببني تجيت تجني أموال كثيرة وغير مشروعة من جيوب المواطنين، ولكم مثلا أن تتصوروا عدد التلاميذ والطلبة والمعتلين الذين يضطرون أثناء

كل عملية تسجيل إلى دفع ضريبة غير قانونية على دزينة من الوثائق... علما أن القانون يعفيهم من هذه الضريبة، وعلما أنهم في جل مدن المغرب يصادقون على هذه الوثائق دون ضرائب... ولكن مع ذلك إذا طالبت هذه الجماعة بأبسط الأمور كتوفير الكازوال من أجل نقل المرضى نحو المستشفى الإقليمي ببوعرفة في غياب مستشفى ببني تجيت، أو إضافة مصباح في شارع مظلم، أو ردم حفرة في

في خرق سافر للقانون يدعي العاملون بجماعة بني تجيت، موظفين ومنتخبين، عدم وجود نص يعفي أشخاصا وهيئات معينة من أداء ضريبة التمير، ويجمعون بكل يقين أن الكل مطالب بأداء هذه الضريبة دون استثناء! ويستندون في زعمهم هذا على مادة واحدة من مدونة الضرائب التي تضم عشرات المواد...

والموظفون والمنتخبون هنا لا يدوسون على بقية مواد المدونة وحسب، بل إضافة إلى دوسهم على هذه المواد وبالأخص المواد 29 و250 من المدونة وهما المادتين الخاصتين بالإعفاءات، فهم يدوسون كذلك على القانون الخاص بالأشخاص في وضعية إعاقة والذين يعفيهم من الضرائب ورسوم التراخيص... وكذلك يتجاهلون القانون المنظم للجمعيات وبالأخص ما يتعلق منه بإعفاء الجمعيات غير الساعية للربح والحائزة على صفة المنفعة العامة بمقتضى ظهير شريف كالجمعية المغربية لحقوق الإنسان على سبيل المثال وهي جمعية ذات منفعة عامة بمقتضى الظهير رقم 405-00-2 بتاريخ 24 أبريل 2000.

## الجمعية AMDH تطالب بإجلاء الحقيقة كاملة في ملف الاختفاء القسري

راكتها الحركة الحقوقية والديمقراطية على امتداد العقود الماضية، فإنه يسجل ويعبر عن ما يلي :

اولا: إن معاناة العشرات من عائلات المختطفين مجهولي المصير، تظل مستمرة وهو يشكل إمعانا من الدولة في تأييد تعذيب العائلات التي تظل تجهل مصير أبنائها، وحقيقة ما جرى بخصوص ما تعرضوا له من اختطاف واختفاء قسري، ولا تجد قبرا تقصده للترحم عليهم، وهو ما حدا بلجنة التنسيق لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا ملف الاختفاء القسري بالمغرب الى اعتبار أن مطالبها الأساسية لم تجد بعد طريقها الى الحل، وأن ملف الاختفاء القسري لا زال مفتوحا، وأن التقرير السنوي الأخير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان يشكل محاولة لإقبار الحقيقة، وهي المواقف التي تدعمها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وتساند بشأنها نضالات لجنة تنسيق العائلات :

ثانيا: أن ما سمي بالحقيقة حول الملفات العالقة - والتي تقدم الجمعية 75 حالة منها - يستوجب من الدولة المغربية، أي من صانعي القرار، تحمل مسؤولياتهم كاملة في الاستجابة الفورية لمطالب هيئة متابعة توصيات المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وأساسا منها انشاء الآلية الوطنية المستقلة للكشف عن الحقيقة؛

ثالثا: أن هيئة متابعة توصيات المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والحركة الحقوقية عموما مدعوة للتحرك ورص الصفوف من أجل عقد المناظرة الوطنية الثانية، بهدف رسم خطة جديدة تأخذ بعين الاعتبار مستجدات الوضع الحقوقي بالبلاد ومآل التوصيات وتملص الدولة منها؛

رابعا: أن مناصري حقوق الإنسان - من قوى سياسية ونقابية ونسائية وشبابية وجموعية - مدعوون بدورهم لدعم عمل هيئة المتابعة والانخراط في المبادرات التي تطلقها باعتبار ملف الاختفاء القسري قضية الشعب المغربي وكافة قواه المناضلة من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان.

الرباط في 6 يناير 2022

الوطني لحقوق الإنسان - التملص من التزامها بالكشف عن الحقيقة، بمحاولاتها المتكررة طي ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وملف الاختفاء القسري بالخصوص، دون الكشف الكامل عن الحقيقة بشأن كافة ضحايا الذين لازالت حالتهم عالقة - والتي تتوفر الجمعية عن لائحة من 75 اسما (علما أن تقرير الفريق العامل للأمم المتحدة المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي الصادر في 1 أكتوبر 2021، يتحدث عن 153 حالة اختفاء قسري لم يبت فيها حتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير المذكور)، حيث لا زالت على سبيل المثال لا الحصر: ملفات المهدي بنبركة وعبد الحق الرويسي، وعمر الواسولي، والحسين المانوزي وسالم عبد اللطيف ووزان قاسم ومحمد إسلامي وهيب الحياتي، والصالح مدني ومحمد بوفوس ... تراوح مكانها....

ويسجل المكتب المركزي أيضا أنه، رغم مرور أكثر من 15 سنة على إعداد هيئة الإنصاف والمصالحة للتقرير الختامي لا يزال تقرير أشغال هيئة متابعة ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في المجلس الوطني لحقوق الإنسان لم ينشر، وهو ما دفع هيئة متابعة توصيات المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إلى تنظيم الندوة الدولية، أيام 20-21-22 أبريل 2018 بمراكش - بعد وقفها وتقييمها لمسار ومآل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة - وكانت من بين أهم خلاصاتها وتوصياتها مطالبة الدولة المغربية بتشكيل آلية وطنية مستقلة للحقيقة، هدفها مواصلة الكشف عن الحقيقة في كافة ملفات الاختفاء القسري العالقة، وخاصة بعد أن أعلنت الهيئات الرسمية المكلفة بالملف أنها استنفذت كل إمكانياتها في استجلاء الحقيقة كاملة في الملفات المصنفة "عالقة"، دون أن تكشف عن مصير المختطفين. بل وعجز القضاء المغربي، الفاقد للاستقلالية الضرورية للبت في هذه القضايا، في توفير الحقيقة القضائية وإعمال الإنصاف في هذه الملفات؛ فأغلب الملفات التي وضعت لديه تم حفظها ولم يتم تحريك المساطر بشأنها.

إن المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، في ظل الأوضاع الحقوقية الراهنة المتميزة بالتردي، وأمام ما تشهده الحقوق والحريات من تراجع خطيرة تهدد ما تبقى من المكتسبات التي

في بيان لها حول ملف الاختفاء القسري وبمناسبة ذكرى صدور توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في 6 يناير 2006، طالبت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بإجلاء الحقيقة كاملة في ملف الاختفاء القسري حيث جاء في بيان المكتب المركزي للجمعية:

بعد مرور حوالي العشرين سنة على ما سمي بسلسلة الإنصاف والمصالحة، وهو المسلسل الذي أعلنت عنه الدولة المغربية نهاية 2003، وانطلق العمل فيه بداية 2004، وتم الإعلان عن نتائجه في 06 يناير 2006، من خلال تقديم تقرير ختامي لأشغال هيئة الإنصاف والمصالحة أمام الملك، وهو التقرير الذي صادق عليه هذا الأخير، وأوصى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان (المجلس الوطني لحقوق الإنسان حاليا) والقطاعات الحكومية المعنية، بالعمل على وضع التوصيات التي تضمنها موضع التنفيذ.

وبعد مرور أكثر من خمسة عشر سنة على هذا الالتزام، لازالت أغلب وأهم التوصيات حبرا على ورق من ضمنها تلك المتعلقة ب:

- الحقيقة الكاملة بخصوص ملفات الاختفاء القسري؛
  - جبر الأضرار الجماعية، وماتبقى من جبر الأضرار الفردية وأساسا منها عشرات الآلاف من الملفات المسجلة خارج الأجل، وكذا ملفات الإدماج الاجتماعي والرعاية الصحية؛
  - حفظ الذاكرة؛
  - الاعتذار الرسمي والعلني للدولة المغربية للضحايا والمجتمع من خلال ممثلها الأسمى وهو الملك؛
  - الإصلاحات المؤسساتية والقانونية والتربوية من أجل تشييد وبناء دولة الحق والقانون والمواطنة بكافة الحقوق؛
  - وضع استراتيجية وطنية لمناهضة الإفلات من العقاب حتى لا يتكرر ما جرى؛
  - الإصلاحات التربوية الهادفة إلى إشاعة ثقافة حقوق الإنسان والتعريف بتاريخ نضال الشعب المغربي من أجل الديمقراطية.
- وبالتالي فإن الدولة المغربية أخلفت وعودها مع الضحايا والمجتمع. بل إنها تحاول في كل مرة من خلال مؤسساتها - وأساسا منها المجلس

## الجامعة الوطنية لقطاع الفلاحي تنعي العاملة الزراعية "إيمان دينار" شهيدة القهر والاستغلال

### وتدعو لحاسبة المسؤولين عن هذه الفاجعة وتوفير كافة الضمانات لمنع تكرارها

والاستهتار بصحتها وسلامتها بعد دوس حقوقها وكرامتها.

إننا في الجامعة الوطنية لقطاع الفلاحي إذ نسجل ما تقدم، بكل مرارة وسخط، فإننا ندعو رقيقات ورفاق شهيدة القهر والاستغلال، في الفرع الجهوي للجامعة بجهة سوس ماسة لتقوية التضامن فيما بينهم واحتضان أسرة الفقيدة في هذا الظرف العصيب، وناشد عموم الهيئات الوطنية والمحلية الحليفة والصديقة للطبقة العاملة لتكثيف دعمها لمعركة العاملات والعمال في المنطقة في مواجهة التشريد اليومي والقتل العمد، وفضح السلطات المتخاذلة والمتواطئة للإبقاء على مآسي

العاملات والعمال الزراعيين. كما نهب بكافة مناضلات ومناضلي الجامعة ومنخرطيها، نساء ورجالا، لتكثيف تضامنهم الفعلي، المادي والمعنوي والميداني لدعم صمود العاملات والعمال المعتصمين حتى تحقيق مطالبهم العادلة واسترجاع كرامتهم المهذورة ومحاسبة المسؤولين المباشرين وغير المباشرين عن هذه المأساة وتوفير كافة الضمانات لردع غطرسة الباطون ومنع تكرار هذه الفواجع.

عن الكتابة التنفيذية للجامعة:

الرباط في 03 يناير 2022

السلطات الموكول لها فرض التقيد بتطبيق قانون الشغل والحماية الاجتماعية وحماية الحريات.

- نعتبر الفقيدة ضحية لاستهتار السلطات التشغيلية والإقليمية وعدم جدية وفعاليتها في التدخل لفض النزاع القائم وانصاف العمال المعتصمين، دفاعا عن حقوقهم التشغيلية وكرامتهم وحققهم في التنظيم النقابي.

- نجدد إدانتنا للتحالف السافر للسلطات ومصاصي الدماء من الباطرون ضد العمل النقابي المكافح في هذه المنطقة وعلى امتداد التراب الوطني، للإمعان في تكبيل الطبقة العاملة وتعريضها لأبشع أشكال الاستغلال

على إثر حادث السير المروعة التي راحت ضحيتها العاملة الزراعية المناضلة في فرع الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي بشنوك آيت باها، إيمان دينار، مخلفة أربعة أطفال أيتام، يوم أمس الأحد 2 يناير الجاري على مقربة من مكان اعتصامها رفقة رفاقها ورفيقاتها من العاملات والعمال الزراعيين ضحايا تغول شركة AZURA الدولية؛ وهو الاعتصام الذي لازال مستمرا منذ 8 دجنبر الماضي رغم محاولات عقد اجتماعات على مستوى مديرية الشغل مع إدارة الشركة، تخلفت عنها الإدارة، ورغم إحالة ملف النزاع على عامل الإقليم لعقد اجتماع اللجنة الإقليمية للبحث والمصالحة، من دون أن تتم الدعوة إليه إلى يومنا هذا خلافا لمقتضيات قانون الشغل.

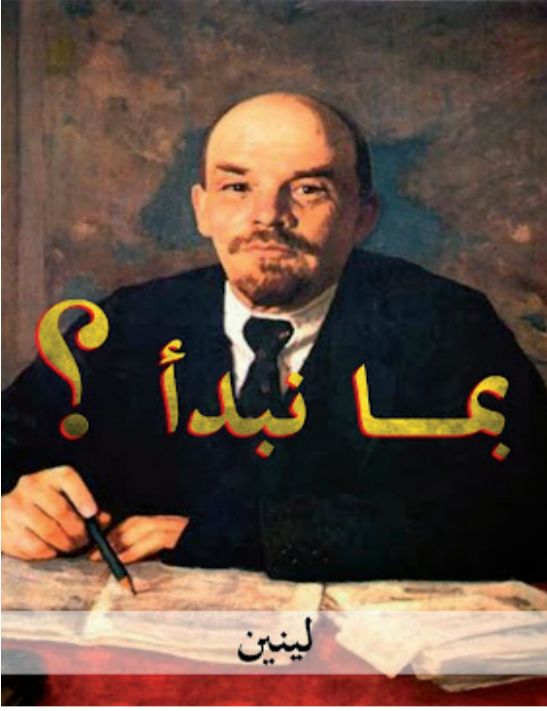
إننا في الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي إذ نقدر فداحة هذه الخسارة الإنسانية، نعبر عن تعازينا الحارة لأسرة الفقيدة ولزميلاتها وزملائها ورفيقاتها ورفاقها، وعن تضامننا المطلق مع العاملات والعمال المعتصمين في شروط قاسية أدت إلى استشهاد رفيقتهم فإننا:

- نعتبر المناضلة الفقيدة ضحية جديدة للقهر والاستغلال البشع الذي تسلطه الباطرون الجشعة في شركة AZURA وفي المنطقة ككل، مستفيدة من تواطؤ مختلف



## دعوة للتفاعل مع مقال لينين بمبدأ؟

التيبي الحبيب



السلمية أو العنيفة حسب موازين القوى والمزاج الشعبي .

2-- لقد شدد لينين على أن المطلوب أيضا هو بناء حزب لا يسعى فقط للفوز ببعض التنازلات لكن وخاصة بأن يظفر بالسلطة نفسها؛ لذلك شدد لينين على طبيعة هذا التنظيم وكان قاسيا في مواجهته للعديد من الانحرافات والميولات البرجوازية الصغيرة مثل الاقتصادية والعنوية واحتقار التنظيم والتشتت والحلقية...

3-- ولأنه كان مدركا لتعقيدات الوضع وخبيرا بحالة المجموعات الثورية التي تبرز هنا أو هناك وبما أنه كان منشغلا بتجميع القوى والبناء ووضع الصقالات كما اسمها فإنه اعتبر أن الجريدة تلعب دورا مركزيا لأنها هي بمثابة الناظم لكل تلك المجموعات...

كيف يمكننا أن نتعامل مع هذا النص المؤسس في الفكر اللينيني كما قلت سابقا؟

بكل تأكيد ليس عبر ترديده كجمل محفوظة عن ظهر قلب... حتى نعطي الانطباع أننا ننتهي للمدرسة اللينينية المجيدة. إن مثل هذا السلوك هو إساءة لذكرى لينين.

باعتمادنا على هذا النص أن يدفنا للاهتمام بقضايا ربما لا نعطيها حقها في التفكير والعمل الخلاق مثل:

+ التمكن من الفهم الدقيق والعملي لكل من مهمتي التحريض والدعاية وإدراك الفرق بينهما وبين أساليبهما ووسائلهما وظروفهما. ولكي نتقدم في هذا المجال لأبد من الدراسة والاستفادة من خبرات العلوم الاجتماعية التي تناولت هذه الأمور. وبعد ذلك يتوجب على التنظيم تكوين مناظليين متخصصين في مجال التحريض أو الدعاية.

+ امتلاك الخط الاستراتيجي والمهام المتصلة به والقدرة على الربط بين الخط التكتيكية والتي هي قابلة للتعديل والتغيير لكن دائما وأبدا محكومة بالخط الاستراتيجي.

+ لقد وضع لينين الجريدة المركزية في مرتبة الأساس الناظم

ونحن في غمرة التفاعل مع السيرورات الثورية الجارية بعالمنا العربي وفي إطار البحث المستمر على الأجوبة التي ستساعد على تحقيق مطامح شعبنا وباقي الشعوب؛ وبالارتكاز إلى التجربة التاريخية التي حدثت في بلدان سبق لها أن عاشت مخاض الثورة بل حققت فيها الثورة نجاحا هائلا لا يسعنا إلا الرجوع إلى بعض النصوص الأساسية عن التجربة البلشفية كما صاغها قائدها لينين؛ وهو قائد فذ لأنه ربط بين الاهتمام بالتجربة المعاشة للطبقة العاملة وباقي الجماهير الكادحة في عموم روسيا وبين البحث النظري والتحليل السياسي.

ولأن لينين طور الماركسية واسترشد بها في التحليل لمجريات الأحداث الاجتماعية التي تجري أمام عينه فإنه استطاع أن يتلمس ويصوغ المهام الواجب إنجازها من أجل التحضير لكل تطور قد يحدث في موازين العلاقات الطباقية بروسيا آنذاك.

ففي تخطيطه الاستراتيجي كان دائما لينين يستحضر المفاجآت التي يمكن أن تحصل والتي سيكون من نتيجتها تخلف الحزب الاشتراكي الديمقراطي عن تحمل مسؤولياته في قيادة الثورة فيقلت زمام المبادرة من بين يديه فتفشل الثورة لأن هناك قوى دائما متربصة ...

فمن النصوص المؤسسة في التجربة اللينينية هذا المقال القصير جدا والذي اختار له لينين عنوانا معبرا، إنه مقال: بمبدأ؟

إن الرجوع إلى هذا النص له فائدة سياسية وعملية كبيرة لأنه نص لا زال يحافظ على راهنيته.

وهذه الراهنية يمكن إجمال جوانبها في ما يلي:

1-- للجواب على السؤال اللينيني الآخر: ما العمل؟ (والذي أجاب عليه لينين في كتاب لاحق يحمل نفس العنوان) لا بد من توفير الأداة التنظيمية وتأهيلها عبر امتلاك القدرة على خوض النضال على المستوى التكتيكي والاستراتيجي وبجميع أساليبه سواء التحريض أو الدعاية أو التنظيم وتقدير الأشكال

## مفاتيح لجان المقاومة

### من أرشيف الحزب الشيوعي السوداني

المعارك اليومية عبرها، وتصعيد المقاومة بها وصولاً بها نحو هدف الشعب في إسترداد الديمقراطية، وهزيمة الدكتاتورية، ولعله من نافلة القول أن هذه اللجان هي (عظم الظهر) في المعركة الكبرى، كما هي كذلك في المعارك اليومية، حيث أن الخطاب السياسي اليومي للمعارضة لا يمكن تنفيذه على أرض الواقع إلا عبر هذه اللجان.

عن جريدة الميادين

اللجان هي برلمانات شعبية تعبر عن هموم ورغبات وتطلعات وآمال الشعب. وكما أن لجان المقاومة هي واجب الأحزاب السياسية والإتحادات المهنية والمطلبية، فإنها كذلك تماماً هي واجب الشعب كله، وهي واجب وفرض على كل مواطن تتضارب مصالحه مع مصالح النظام، فإن الواجب عليه هو تكوين هذه اللجان في المكان الموجود فيه.

إن واجب الساعة الآن، هو تكوين لجان المقاومة، والدفع بها نحو ساحة النشاط السياسي، وخوض

تعتبر لجان المقاومة من الوسائل النضالية التي تفتقت عنها عبقرية الشعوب وقواها السياسية الثورية، وهذه الوسيلة الفعالة في إسقاط النظم الشمولية والدكتاتورية، تزداد الحاجة لها كل يوم، حينما يواجه شعباً أعزلاً نظاماً عسكرياً أو دكتاتورياً مدنياً، باعتبارها، أداة نضالية فعالة، تخوض بها الشعوب نضالها، وتحقق بها أهدافها.

ولأن لجان المقاومة هي اللجان التي ينشئها الشعب، ويناقش فيها قضاياها اليومية، وتدافع بها الجماهير عن مصالحها، وتعبر بها عن رغباتها وتطلعاتها، وهي أولى عتبات تعلم الممارسة السياسية والديمقراطية، ولهذا فإن لجان المقاومة يجب أن تقوم في أي حي، فريق، قرية، مدينة، جامعة، مدرسة... الخ، وبدونها لن يستطيع الشعب التوحد حول أي قرار يتخذه، فإذا كان شعباً يريد الانتفاض على نظام دكتاتوري جاثم على صدره، فإنه يبدأ ذلك بمناقشته في لجان المقاومة هذه، والتوحد حوله، وإتخاذ القرار حوله. ولهذا فإن أهمية لجان المقاومة لا تدانيها أي أهمية أخرى، وهي أولى خطوات الشعب نحو إسقاط الدكتاتوريات.

وفي الحالة السودانية الراهنة، فإن لجان المقاومة، وتكوينها وتفعيلها، يجب أن يحتل حيزاً أساسياً، في نقاش الجماهير وهمومها اليومية، والشروع في خطوات عملية في إنشاء هذه اللجان، وتنشيط الموجودة منها، وإمسакها بالقضايا الأساسية واليومية للجماهير، ومتابعتها، وخوض المعارض من أجلها، والضغط على السلطة لتنفيذ هذه المطالب، فهذه



## اللغة الأمازيغية ومسألة الهوية

ويتضمن الملف وثيقة النهج الديمقراطي حول هوية الشعب المغربي إضافة لحوار سبق لجريدة "العالم الأمازيغي" أن أجرته مع الرفيق محمد هاشم وحوار مع الرفيق محمد الزباني ومقال للرفيق بلميلودي الكبير حول الحق في الأرض وتدبير الموارد وقضايا التنوع الثقافي انطلاقاً من المرجعية الأمازيغية لحقوق الإنسان.

نخصص ملف هذا العدد الذي يتزامن إصداره مع بداية السنة الأمازيغية، لمسألة الهوية واللغة كمكون أساسي وبعد من أبعادها المتنوعة باعتبار مفهوم الهوية يختزل مجموع الخصائص المرتبطة بالمجال والتاريخ والثقافة واللغة والقيم والمعتقدات والنظم السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية التي تميز هذه المجموعة البشرية عن غيرها، وتكون خاضعة لسيرونة متطورة تتجدد وتتهيكّل خلالها تركيبة العناصر المكونة لها.

### هوية الشعب المغربي دعامة لبناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين

الشعب المغربي وتحول المجال إلى "بلاد المخزن" يحكمه نظام الدولة المخزنية المرتكز على أحادية الهوية الثقافية واللغوية مؤطرة بشعار "الانتماء للعروبة" وأحادية الهوية الدينية التي أصبحت تستمد شرعيتها من السلطان عبر وظيفة إمارة المؤمنين.

قبل هذه الفترة الاستعمارية عاش معظم أمازيغ المغرب والمنطقة المغاربية منظمين في قبائل منتشرة على طول المنطقة المغاربية في ظل نمط إنتاج جماعي شكل الأساس المادي لثقافتهم ووجودهم المرتبط بسيادة الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وضبط التعاطي مع المجال (الأرض وما تزخر به من غابات ومراعي ومعادن وحيوانات بحرية وبرية وجبال وسهول خصبة ومعادن ومياه) وظلت القبيلة تدبره وفق نظام "خمس أخماس"، كأسلوب لتحالف القبائل على قاعدة خماسية وأن عوامل السيطرة على هذه الخيرات الاقتصادية، شكلت عبر التاريخ مجالات للصراع وكانت تنشأ من أجلها الكتل البشرية يدور حولها التفكك والوحدة. لقد ظلت القوانين العرفية (إزرفان) مرتبطة بمنظومة متكاملة من القيم المؤطرة للعلاقات داخل القبيلة: كالتعاون والتضامن والتآزر في مناسبات ومواسم الحرث والحصاد فيما يعرف ب (توزيع) وحفظ المحاصيل الزراعية في مخزن جماعي (أكادير)

الاستغلال المشترك والجماعي لوسائل الإنتاج. ولم يتم تفكيك هذا النمط من الإنتاج القريب من نمط الإنتاج الاشتراكي، إلا خلال استنجد النظام المخزني بالمستعمر (عبر معاهدة الحماية 1912) وتخليصه من الطوق والحصار المضروبين على العاصمة فاس، من طرف القبائل الأمازيغية الراضية لسلطة المخزن، هذه المعاهدة التزمت بموجبها فرنسا بتفكيك المجال القبلي ونزع أسلحة القبائل الأمازيغية والقبول بسمو القوانين الاستعمارية مقابل بسط نفوذ سلطة المخزن. غير أن ذلك لم ينل من حدة المقاومة الشعبية التي شكلت فيها المقاومة الريفية، بقيادة محمد بن عبد الكريم الخطابي بالريف، عشرينات

مفهوم الهوية يختزل مجموع الخصائص المرتبطة بالمجال والتاريخ والثقافة واللغة والقيم والمعتقدات والنظم السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية التي تميز هذه المجموعة البشرية عن غيرها، وتكون خاضعة لسيرونة متطورة تتجدد وتتهيكّل خلالها تركيبة العناصر المكونة لها.

فشمال إفريقيا هو المجال الذي احتضن هوية وثقافة ساكنة المغرب الأمازيغ منذ فجر التاريخ (وهو ما يثبته الاكتشاف الأخير بجبل إيغود/المغرب لأقدم إنسان عاقل على وجه الأرض يعود إلى 300 ألف سنة) فقد شكل هذا المجال مهد حضارتهم التي ساهموا بها في إغناء حضارة حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث أقاموا دولاً متعاقبة خلفوا خلالها آثاراً وعلامات ثقافية ومعمارية ونظماً سياسية واجتماعية ساعدتهم على الصمود عبر العصور. وتلاقحت حضارتهم مع مختلف الحضارات الوافدة عبر الغزوات أو الهجرات أو المبادلات التجارية من اليونان والرومان والفينيقيين والوندال والبيزنطيين وصولاً إلى الغزو العربي الإسلامي في القرن السابع وبداية القرن الثامن الميلادي ثم الاستعمار الفرنسي والاسباني خلال القرن الماضي.



فمختلف الحضارات كانت محملة

بقيم وعادات سرعان ما التحمت وانتفت حول هذه الهوية الأمازيغية المنفتحة، وهو ما يفسر إقدام جزء هام من الأمازيغ على اعتناق الديانة الإسلامية بل، ساهموا في نشرها على نطاق واسع، رغم وجود ديانات أخرى سابقة. وتجدر الإشارة إلى أن الخلافة الإسلامية بالمشرق كان هدفها فرض الضرائب على القبائل مع محاولات الاستيلاء على أراضيهم لتصبح ملكاً للخليفة وهو ما رفضته القبائل الأمازيغية المعروف عنها الارتباط بمجالاتها، حيث توحدت في كونفيدراليات وحققست استقلالها عن المشرق العربي. ورغم ذلك استمر استعمال اللغة العربية، كلغة للدين والمجالس الرسمية والمبادلات التجارية، في حين ظلت اللغة الأمازيغية سائدة وفاعلة في مجال الحياة العامة بدون مشاكل ولا صعوبات. ويتضح أن الغزو العربي الإسلامي استمر لمدة فاقت سبعين سنة وكان على فترات متباينة حسب موازين القوة لكنفدراليات القبائل. ومن المعروف أن الضرائب والسبايا والخيرات كانت ترسل إلى المراكز الخلافية وهو ما يفسر عدم التراكم الرأسمالي في المغرب. فبالرغم من التفاوتات بين الأعيان، عرباً كانوا أم أمازيغ وبقيّة الساكنة، فإن السواد الأعظم من السكان كانت حياتهم متشابهة، نظراً لنمط الإنتاج الجماعي المبني على

والاستغلال الجماعي للمراعي، ناهيك عن التدبير المعقلن والصارم للري وفق نظام (النوبت/ الدور) كما تضبط قوانين العرف هذه، أوأصر التنسيق والتحالفات ضمن القبيلة الواحدة من جهة وبينها وبين باقي القبائل من جهة أخرى على شكل كنفدراليات نموذجها: (تاضا)، كما اعتمدت في فض النزاعات وتسيير شؤون الجماعة بطريقة تحد من الظلم والاستبداد، وإلى حدود الفترات الأخيرة، استمرت فاعلية هذه القوانين إلى جانب الدين الإسلامي الذي كان "موضوع اعتقاد ومرجعاً يخص مجال الأحوال الشخصية، من دون أن يكون مصدراً مباشراً للتشريعات والأحكام المعتمدة في تدبير أمور الجماعة ومشاكلها الدنيوية"، ومن دون أن يكون أيضاً آلية لممارسة السلطة والإخضاع كما هو الشأن لدى السلطة المركزية التي كان سلاطينها ومؤرخوها الرسميون يعتبرون، خاصة بعد القرن السابع عشر، بأن القبائل الأمازيغية تعيش على نمط ثقافي ما "قبل إسلامي" ويتوجب إخضاعها. والسبب في ذلك هو رفض القبائل تأدية مزيد من الضرائب التي يفرضها المخزن لأداء فوائد الديون لصالح البنوك الأوروبية،

القرن الماضي، أسطع نموذج لحرب التحرير الشعبية التي توجت انتصاراتها المتتالية بإقامة أول نظام جمهوري بالمغرب الحديث، قبل أن تختل موازين القوة لصالح تحالف أعتى القوى الاستعمارية، التي لولا عددها وعدتها الحربية من الأسلحة الكيماوية الفتاكة المحرمة دولياً لما انتهى الوضع إلى ما انتهى إليه من التفكيك التدريجي للبنيات القبلية التقليدية وأنماط إنتاجها واندثار الأسس السوسيو- ثقافية للمجتمع الأمازيغي وتعميم سلطة القواد الكبار والباشوات على أرجاء البلاد المحتلة بهدف حماية توسع المصالح الاستعمارية من جهة، وضمان الولاء للسلطان المحمي بالعاصمة المركزية من جهة ثانية. هكذا، حصلت القطيعة مع المسار التاريخي لبناء الدولة بالمغرب كما في باقي الدول المغاربية. ففي السابق كانت الدولة تؤسسها فيدرالية القبائل النائرة ضد الدولة المركزية التي يجعلها فسادها تفقد قاعدتها القبلية ومواردها المالية وتتحصر بذلك هيمنتها داخل "بلاد المخزن" التي تحدها أسوار العاصمة السلطانية. ومع دخول الاستعمار أصبحنا في وضع معاكس نتج عنه توسع هيمنة الدولة المركزية بالاعتماد على محو الشخصية المتميزة للقبائل الأمازيغية وإلغاء التعدد الثقافي والديني في هوية

من حملات عدائية ومن انتقادات لازالت اوارها لم تهدأ بعد من قبل جزء هام من الحركة الأمازيغية عندنا .

ودون إيراد كل ما يعج به كتابه "المسألة القومية والنزعة الأمازيغية وبناء المغرب العربي" الصادر سنة 1984 من مفارقات تاريخية ومغالطات في حق سكان المغرب الذين حسم أمرهم كعرب وبربر تعربوا، وانحيازهم المكشوف للمواقف التي تنتصر ل"هوية الشعب المغربي العربية سواء ارتبطت بالعروبة بشكل مجرد أو بالإسلام بشكل مجرد، فإن هناك آراء أخرى (...) تعمل على إبعاد الشعب المغربي عن الاندماج في التيار الوحدوي العربي عن طريق التركيز على "أمازيغية" هذا الشعب في مواجهة "اللغة السائدة" العربية".

. حزب التقدم والاشتراكية، في سنة 1978 أصدر هذا الحزب وثيقة بعنوان "اللغات والثقافات الأمازيغية جزء لا يتجزأ من التراث الوطني". وبالرغم من إيجابية الموقف وعموميته إلا أنه لم يتجاوز الاعتراف بمساهمة اللغة والثقافة الأمازيغيتين في إغناء التراث الوطني بذات الصيغة التي انتهى إليها اليوم الموقف الرسمي للدولة، هذا الموقف لا يشفع للحزب مناوآته كلما تعلق الأمر بالدفاع

عن المطالب الديمقراطية الأمازيغية، آخرها تملصه من حضور جلسات خصصت للمناقشة والمصادقة على القانونين التنظيميين لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية اللذين عرضا بالبرلمان: المؤسسة التي كثيرا ما ادعى هذا الحزب إتقانه لعملية التغيير من داخلها !!

في تصريح للكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي قبيل انتخابات 2016، يؤكد: أن سؤال الأمازيغية لغة وثقافة هي إحدى القضايا الأساسية لحزبه باعتبارها قضية يسارية بامتياز، لها دور مركزي في تحقيق الانتقال الديمقراطي بالبلاد... واعتبر بأن "المسألة الأمازيغية" لا تقف عند حد ترسيمها كلغة

وتفعيلها في دستور 2011، بل تطرح التساؤل الحقيقي حول البعد الهوياتي، وبشكل أعمق وأكبر لدينا، كبلد له تنوع لغوي وتعدد ثقافي، مسجلا على أن تفعيل ترسيم اللغة الأمازيغية والتعاطي مع المسألة الأمازيغية بالجدية والالتزام المطلوبين سيحل للبلد عددا من الإشكالات المؤسساتية المطروحة والتي تهم جوهر الديمقراطية بالبلاد.

- حزب الطليعة، فبالرغم من تصلب موقفه التقليدي من كل ما يندرج ضمن الأمازيغية، عاد . بعد إقرار الدستور 2011 رسمية الأمازيغية . إلى تعديل موقفه وتلطيفه متناغما مع الخطاب الرسمي للدولة، ذلك ما عبر عنه في البيان العام لمؤتمره الثامن 27/28/29 ماي 2016 كالتالي: "إعلاء دور الأمازيغية كلغة رسمية فعليا وكمسألة مجتمعية بأبعادها الثقافية واللغوية، وبضرورة إصدار القوانين التنظيمية وتفعيلها، بما يغني الطابع الحضاري المتنوع والمتعدد للشعب المغربي".

من جهة أخرى، لقد سبق لوثيقة من أجل الأمازيغية التي صيغت سنة 1973 بدار المغرب بباريس من قبل 8 أمازيغيين ضمن الطلبة الجبهويين ممن وضعوا نصب اعينهم مهمة تخليص الأمازيغية من مخالب طرح الحركة الشعبية / الحرضانية بما ترمز له من رجعية وكومبرادور، والعمل على إنتاج خطاب مغاير عن الأمازيغية ذو حمولة تقدمية ينأى عن سجالات التفرقة والظهير البربري والفيودالية وينكب على تعبئة الجماهير المقهورة وتأجيج الصراع الطبقي كسبيل للخلاص من القهر والاستغلال...

<<<

فعل لما عاناه هذا العمق الأمازيغي للهوية المغربية من إقصاء وتهميش ومحاولات استئصال من قبل غلاة النزوع السلفي الديني والقومي العروبي، وهو التوجه الذي يعتبر الوجود العربي وسواه بالمنطقة وجودا دخيلا ضمن نطاق الاجتياحات الاستعمارية التي تستوجب التصدي والمقاومة بهدف تنقية الهوية الأمازيغية من الشوائب العروبية وغيرها التي أصقت بها عنوة وعسفا حسبه.

والجدير بالذكر أن كل هذه السجلات الفكرية الهوياتية كثيرا ما تميل إلى إثبات "الأصل" كدعامة لطروحاتها المصنفة اختصارا ضمن نظريات ثلاث، الأولى: عربية، تقرر بالأصل اليميني والكنعاني للأمازيغ تبريرا لخطابها حول عروبة المغرب. والثانية تقول بالأصل الأوروبي للبربر(منهم باحثين غربيين جلمهم من منظري السياسة الاستعمارية)، والثالثة هي التي تبنتها الحركات الأمازيغية التي تقرر بثامزغا/شمال إفريقيا موطننا أصيلا ودائما للأمازيغ، وهي نظرية بقدر ما تهدف إلى إثبات الانتماء إلى الأرض/المجال كعنصر اساس للهوية، بقدر ما تسعى إلى دحض الأيديولوجيات الهوياتية الأجنبية والاستعمارية الألفة الذكر.



- الهوية من منظور اليسار، هناك من نخب اليسار ومفكره من كان يشحن اسلحته جهارا ضد كل ما يمت للأمازيغية بصلة خوفا من انشطار العمق القومي الوحدوي للدولة، ودعى مبكرا، كما فعل محمد عابد الجابري، إلى تفعيل مبدأ التعريب ضمن المبادئ الأربعة المعروفة عبر إبادة ما أسماه ب"اللهجات البربرية" التي هي، حسبه، لغة الجهل والتخلف" إن عملية التعريب الشاملة، يجب أن تستهدف إماتة اللهجات المحلية البربرية".

وهذا عبد الله العروبي أحد أبرز المنظرين للمشروع النهضوي العربي الحديث، عبر اهم كتبه: "الأيديولوجيا العربية المعاصرة" و"العرب والفكر التاريخي" وغيرهما، سبق له أن دعا إلى "تعريب الثقافة الأمازيغية لكي تكون الوجه النير للثقافة والدولة المغربيتين، ولكي تكون للمواطن المغربي ثقافة واحدة بعيدا عن التجزئة والتفرقة وانخراسا في وحدة عربية مع "اشقائنا المشاركة"، نراه اليوم تحت ضغط التطورات التي عرفتها القضية الأمازيغية مغاربيا يعود ويعترف صراحة أنه: "كاذب من أو منافق من يدعي انه يقف من مسألة الأمازيغية موقف المتفرج الالهي أو الملاحظ المتجرد او الباحث الموضوعي، كل منا حسب وضعه الاجتماعي وتربيته الأولية، يوالي الدعوة أو يعادها تلقائيا، ثم بعد حين، بعد التفكير والتروي، يميل إلى الاعتدال والنقاش الهادئ(...) الدفاع عن الأمازيغية مسألة كرامة؟ مسألة لغة؟ مسألة ثقافة؟ مسألة أرض؟..."

. اما علال الأزهر فلم يكلف نفسه عناء الحديث عن القضية الأمازيغية إلا بصفتها نزعة، وقمين بنا التأكيد على أن علال الأزهر في مقاربتة لموضوع الأمازيغية بخلفية عروبية فجة يعتبر ممن غدوا ما استهدف اليسار

<<< هي التي شكلت مانعا في بزوغ نمط الإنتاج الإقطاعي الذي لم تظهر إرهاباته الأولى في المجال الأمازيغي إلا بعد الاستعمار العثماني الذي ادخل مفهوم "قبائل المخزن" بتونس والجزائر وكان دورها جني الضرائب بالقوة لصالح الدولة العثمانية من جهة، ودخول الاستعمار الفرنسي للمغرب من جهة ثانية.

إن الإشكال الهوياتي أضحى اليوم يتصدر واجهة القضايا الساخنة في العالم، وهذا راجع إلى سيادة النظام الرأسمالي المعولم الذي بقدر ما يبني على استغلال الإنسان للإنسان بقدر ما يستفيد من تهميش الهويات والاقليات. ففي القليل من الدول التي تتميز انظمتها السياسية بنوع من الديمقراطية الحقيقية، تتمتع كل الهويات داخلها بنفس الحقوق من ترسيم لغتها وتدريسها والحفاظ على كل مقوماتها. في المغرب يمثل النظام المخزني العائق الرئيسي لرد الاعتبار للأمازيغية لغة وثقافة وحضارة، لأنها تشمل منظومة قيم مبنية على الحرية والمساواة، متناقضة إطلاقا مع منظومة النظام المبنية على الولاء والخضوع.

- الخطاب الرسمي للدولة حول الهوية وهو الخطاب الذي يمرر عبر أهم الأجهزة الأيديولوجية للدولة: مؤسسات الإعلام، برامج التعليم، الخطاب والرسائل الرسمية، مستعينا بترسانة من الميثولوجيات لدعم وترسيخ تلك "الشرعية التاريخية والدينية للدولة المغربية" من قبيل اسطورة بداية نشوء الدولة المغربية مع عهد الأدارسة.

- الهوية في خطاب الإسلام السياسي الذي يستند إلى مرجعية مفاهيمية قوامها: العقيدة . الأمة . الوحدة ك"محرك إيديولوجي للأمة ولقدسية العقيدة" معتبرا كل حديث عن الأمازيغية هوية، لغة، ثقافة، حضارة وتاريخ، هو مساس بوحدة الأمة الإسلامية وبقدسية اللغة، متناسيا أن ما يعتبر مقدسا هو مضمون الكتاب وليس اللغة التي كتب بها، كما يؤكد ذلك واقع شعوب آسيا المسلمة بتعدد لغاتهم التي تعاطوا بها للإسلام واستوعبوا بها مضامين القرآن.

- الهوية في الخطاب القومي العربي الذي يستبطن بدوره المفهوم الديني للهوية ويتقاطع معه باستناده لعنصر الوحدة الذي يستمد شحنته من المرجعية المفاهيمية التي اعتمدها الأيديولوجية القومية: الوحدة . اللغة . التاريخ . الأمة العربية الموحدة من المحيط إلى الخليج... غير أن هذا الطرح سرعان ما اصطدم ب"الدولة القطرية" التي اعتبرت كيانا وهميا من منظور هذه الأيديولوجية القومية.

- الهوية في الخطاب الأمازيغي، في صيغتها الأكثر تماسكا، انبنت الهوية حسب هذا الخطاب على مفاهيم: التعدد . الاختلاف . الحق . النسبية . والتنمية... ليخلص إلى: "أن الهوية المغربية لا يمكن ان تكون عروبة خالصة ولا إسلاما خالصا، إنها جدل بينهما ومكونات أخرى إفريقية متوسطة وغربية في الإطار الحضاري الأمازيغي الذي وحده يمنحها الطابع المغربي الصميم في شتى المجالات" (2)

يحضر توجه ثاني يخترق ذات الخطاب الأمازيغي مؤكدا امازيغية المغرب وشعبه انطلاقا من عنصري المطابقة والتميز القائمين على الأرض واللغة، ليخلص إلى إثبات وحدة الهوية الأمازيغية بشمال إفريقيا وأن كل الحضارات الوافدة إليها عبر الهجرات او الغزوات أو الاستعمار او التجارة لم تنل من أصلاتها بعد أن ذابت وانصهرت في عمقها الهوياتي الأمازيغي الثابت دون أن يتأثر بمتغيرات: اللغة والثقافة والدين والعرق التي ينحصر دورها في تعزيز وحدة هذه الهوية الأمازيغية لا غير...

هذا دون التغاضي عن توجه ثالث برز إلى الوجود كرد

لتاريخ الدولة المغربية !

. تقويض البنيات الاجتماعية القبلية السائدة ما قبل الاستعمار.

لقد اثبت النهج الديمقراطي انشغاله الدائم بالأمازيغية وبمطالبها المندرجة ضمن باقي المطالب الديمقراطية للشعب المغربي: حرية التعبير. المساواة. العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان في ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وقد راعي في ذلك نفس المنهجية السابقة في "التحليل الملموس للواقع الملموس" مبدئا احتراسه الشديد من عدم السقوط في مطبة النعرات القبلية الضيقة أو الشوفينية المقيتة أو النزوع الثقافي لقضية سياسية بامتياز... انطلاقا من الفهم السديد للصراع المنبني على التناقضات الطبقة المميزة للتشكيلة الاجتماعية وليس على إذكاء النعرات العرقية الملزمة للاقتتال والتناحر العنصري التي أبانت عنها عدة تجارب في العالم... وعليه فقد بذل النهج جهدا متواصلا في برمجة عدة ندوات وطنية ومحلية ولقاءات كرسست اشغالها لذات الموضوع كما خصصت جريدة النهج ركنا ثابتا للأمازيغية ومحاور منفتحة على وجهات النظر المتباينة إزاءها.

ورغم كل الجهود التي طالت هذا الموضوع على المستوى التنظيمي والإشعاعي، ومعها مبادرات فردية وجماعية لمناضلين منشغلين بالمجال (والتي شكلت في مجملها إرثا لا يستهان به في هذا الباب) مكن النهج الديمقراطي من صياغة اهم الأسئلة للإشكالات العميقة التي يطرحها الملف الأمازيغي بالمغرب، من قبيل: الخصوصية والهوية والاستقلال الذاتي والجهوية والاندراية والعلمانية وعلاقة ذلك كله بالأرض وملكية الغابات وغيرها). إلا ان هذا الجهود، لم يعرف تطورا كبيرا، حيث يكتنفه عدم الوضوح في التصور السياسي الدقيق. ههذه المواقف الجريئة هي اليوم بحاجة ماسة إلى التحيين والتكليف وفق ما ترضه المستجدات الوطنية والجهوية بتفاعلاتها المتلاحقة، التي همت الأمازيغية مع بداية الألفية الثالثة تحت ضغط نضالات الحركة الأمازيغية والقوى الديمقراطية، التي شكلت حركة 20 فبراير صيغتها الميدانية المتقدمة مستجدات من قبيل (المعهد - تدريس الأمازيغية -



وخاصة عبر استكشاف أنماط الإنتاج والبنيات الاجتماعية السائدة داخل هذه المجموعة الاجتماعية" بما يحيل عنه من تجاوز كل تحليل ثقافي يتشبث بثوابت أزلية تخص عناصر هذه الهوية أو تلك خارج الزمن التاريخي، ذلك "ان العلاقة ما بين الثقافة واللغة مرتبطة أساسها المادي في تعقيده، رغم ما تحتفظ به البنية الفوقية من استقلال نسبي عن البنية التحتية الاقتصادية، وهو ما يعني "ان اندثار الأسس المادية لثقافة معينة لا بد ان يؤدي عاجلا أم آجلا إلى انحلالها" مما يطرح على القوى الديمقراطية التقدمية مسؤولية الحضور في واجهة إيقاف كل محاولة التدمير والاستئصال التي تهدد الأمازيغية لغة ثقافة حضارة وتاريخ جراء السياسة المتبعة من قبل التكتل الطبقي المسيطر الذي ثبت انسياقه وراء محو كل رموز وعلامات الحضارة الأمازيغية الأصيلة والاستعاضة عنها بما يقوي ويعزز هيمنة إيديولوجية الدولة القطرية القائمة على مفهوم العروبة والإسلام ضمن وحدة عربية ذات النفضة العرقية. وهو المشروع الذي بدأه الاستعمار وحذا حذوه أقطاب الحركة الوطنية بشقها البورجوازي لما بعد 1956. لبيدأ مسلسل طمس العمق الأمازيغي في هذه الهوية المغربية بتاريخها الحضاري العريق عبر:

صيغة 2020//17/07

<<< ذلك أن النضال من أجل الأمازيغية يعني في المقام الأول الاهتمام بثقافة الفلاحين والكادحين والنضال بجانب البروليتاريا المقصية سياسيا والمستغلة اقتصاديا والمهيمن عليها ثقافيا، وقد اقترحت هذه الوثيقة على المستوى الاقتصادي: تمتيع الجهات بنوع من الحكم الذاتي الاقتصادي والثقافي لتحقيق تنمية من شأنها وقف نزيف الهجرة التي تعاني منها المناطق الأمازيغية.

في المنحى المنهجي والتحليلي ذاته يحسب ل"منظمة إلى الأمام" وللنهج الديمقراطي كاستمرارية لها، مواقفها المتقدمة إزاء الأمازيغية بالرغم من عدم اكتمال الصورة لديها عما تعرفه هذه الأمازيغية من تطورات على المستويين المطليبي والميداني. وقد عمدت وثيقتها (6) "الخصوصيات الإثنو-ثقافية" (التي صيغت سنة 1985 في ظل تداعيات الانتفاضة الشعبية لسنة 1984 إلى طرح مخارج سياسية تحررية لأهم إشكالات الأمازيغية لخصتها في إبراز هذه الخصوصيات الإثنو-ثقافية كتجل لمنمط الإنتاج الجماعي والتدبير الديمقراطي لحياتهم (الأمازيغ) الاجتماعية والسياسية والثقافية المستندة إلى قوانينهم (إزرغان) مقترحة "تبنى القوى الثورية الطموح العميق للجماهير الشعبية في المناطق المهمشة إلى حكم ذاتي يمكنها من ازدهار ثقافتها ولغتها وشخصياتها الخاصة كمكونات قادرة على الإخصاب وإغناء التراث المشترك لشعبنا في إطار جمهورية المجالس الشعبية"، فهذا الطرح المبني على أسس المادية التاريخية وفلسفتها الجدنية، هو اليوم بحاجة إلى المزيد من الدعم والتطوير، للملاسة الشأن الأمازيغي الذي لم يعد مرتبطا بخصوصيات إثنو-ثقافية لمنطق عينها بقدر ما أضحت يختزل مطالب ثقافية حقوقية وسياسية توحد نضالات الشعوب المغاربية كلها في نضالها المشروع ضد الإقصاء والتهميش واستهداف هويتها المشتركة.

إن خلاصة هذا الموقف من القضية الأمازيغية لدى "إلى الأمام" ظل بوعي أم بدونه مصدر إلهام للعديد من المبادرات داخل الحركة الأمازيغية التي حاولت أجرأتها في صيغ تنظيمية (وفق المناطق): منها كنفدراليات الشمال والجنوب، وحركة "من أجل الحكم الذاتي" و"التوجه الجهوي"، و"حركة الريف الكبير"، و"حركة استقلال جمهورية الريف" بالمهجر... وغيرها.

فمطروح على الصف الديمقراطي التقدمي اليوم صقل مفاهيمه ونحت تصورات به شكل أعمق إزاء تمفصل المستويين الطبقي والهوياتي بناء على التحليل المادي التاريخي، الذي دشنته منظمة إلى الأمام، لإتمام إنجاز مهامه المحلية والإستراتيجية معا بضبط التفاعل الجدلي بينهما بالدقة المطلوبة، سيما وان الخطاب الهوياتي خطاب منفتح قد لا يخضع لتلاسيم الإيديولوجيات الواحدية المغلقة. ويستدعي تجاوز التعاطي مع الأمازيغية/المسألة إلى الأمازيغية/القضية التي تشمل الإنسان بثقافته ولغته وحضارته ومجاله البيئي: الأرض وثرواتها الغابوية والمعدنية والمائية، مما يعني إحداث ثورة داخلية في جل هذه التنظيمات لجعلها تلتحم حول تصور موحد إزاء هذا العمق الهوياتي للشخصية المغربية والمغاربية عموما مع إيلاء الأهمية القصوى للتكتل ضمن جبهة موحدة من أجل مستقبل يضمن للأمازيغية حقوقها التاريخية والسياسية والهوياتية ويخلصها من مخالب المقاريبات الانتهازية الدائرة في فلك المخزن.

لقد أدى تعنت الموقف الرسمي إزاء الأمازيغية فيما مضى إلى تصعيد وتيرة النضال الأمازيغي والحركة الديمقراطية ببلادنا إلى حد تم معه تدويل هذه المطالب التي أصبحت من بين أهم توصيات أشغال الدورة 36 للجنة الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة

. جعل قيام دولة الأدارسة منذ 14/15 قرنا بداية رسمية



في حوار له مع جريدة العالم الأمازيغي، الرفيق محمد هاشم عضو الكتابة الوطنية للنهج الديمقراطي:

## من يعادي الأمازيغية هو المخزن أولا ومن يستعملونها لحماية مصالحهم ونهب الأراضي ثانيا

- استمرار النضال من أجل الترجمة الفعلية، على محك الواقع الملموس، لما ورد في دستور 2011 كمكتسب جزئي، بخصوص دسترة الأمازيغية ثقافة ولغة رسمية باعتمادها إلى جانب العربية في التعليم والإدارة والإعلام وفي مختلف مناحي الحياة العامة

- استمرار النضال من أجل تدريس فعلي وجدي للأمازيغية لجميع المغاربة بطرق بيداغوجية عصرية ناجعة تؤهلها للقضاء على الأمية والجهل والفقر واحتلال موقعها الرسمي في الإدارة وفي كل مجالات الحياة العامة للمجتمع.

- استمرار النضال لإعطاء صفة المنفعة العامة للجمعيات النشيطة في حقل الأمازيغية التي تناضل من أجل تقدم وازدهار مغرب يسع لجميع أبنائه.

- وفي نفس الاتجاه الاستمرار في النضال المناهضة جهوية الأعيان والجهوية المخزنية وإقرار بدلها، جهوية ديمقراطية بدءا بالاعتراف بالخصوصيات الجهوية وضمان أقصى حد ممكن من التسيير الذاتي على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للجهات التي تتمتع بشخصية متميزة تشكلت عبر السيرورات التاريخية لشعبنا مثل: جهات الريف والأطلس وسوس وصولا إلى بناء نظام فيدرالي.

إننا في النهج الديمقراطي نعتبر أن حل القضية الأمازيغية رهين ببناء الدولة الفدرالية المغربية. وفي هذا الصدد، فإننا لن ندخر جهدا من أجل بناء جبهة سياسية اجتماعية إلى جانب كل الحركات الاجتماعية التقدمية والقوى الديمقراطية ومن بينها التوجه الديمقراطي التقدمي في الحركة الأمازيغية لخوض غمار النضال ضد المخزن والتكتل الطبقي المسيطر الذي نعتبره العرقلة الأساسية في وجه تحرر شعبنا وانعتاقه على جميع المستويات.

● هناك بعض الجمعيات الحقوقية والمدافعة عن حقوق الإنسان التي تتراجع وتتبنى كل القضايا الحقوقية والاجتماعية والسياسية، إلا أنها تتغاضى عن بعض القضايا الأمازيغية كملف حل "الحزب الأمازيغي الديمقراطي المغربي" الذي تم حله في 2008 في الوقت الذي تم تبني ملف حل حزب الأمة والبدل الحضاري؛ إضافة إلى تغاضي هذه الجمعيات عن ملف معتقلي المكون الطالب للحركة الثقافية الأمازيغية داخل الجامعات، لما يعزى ذلك؟

■ السؤال الجوهرى، هل اليسار هو فعلا العدو الحقيقي للأمازيغية؟ ويمكن أن نطرح هذا السؤال بصيغة أخرى، هل اليسار هو الذي له القوة لتفعيل مسألة الدسرتة؟

إن أعداء الأمازيغية هم من يقف وراء عدم تفعيل والتنزيل المنطقي والجرى لهذا الترسيم. وعدو الأمازيغية هو الذي لا يريد تفعيل هذا المبدأ، فأين هو تدريس الأمازيغية، وأين الكتابة بحروفها "التيفيناغ"؟ إن الفاعلين الذين ناضلوا منذ أمد بعيد من أجل الأمازيغية في الجمعيات والفيدراليات، وعلى رأسهم جمعية الانطلاقة الثقافية بالناظور، قد تعرضوا للتهميش ورغم ذلك وصلوا الطريق وناضلوا لفائدة الأمازيغية.

فعلا، لنا اختلافات مع عدد من مواقف وأفكار فعاليات في الحركة الأمازيغية. الأستاذ أحمد الدغرني مثال، يعتبر القضية الفلسطينية زائدة، لكن نحن نعتبرها قضية وطنية، لأنها قضية أرض، علما أن المشترك في مثل هذه الوضعية، هو الأرض. وفي رأيي، فمن يجب عليه مناصرة الفلسطينيين هم الأمازيغ، لأن الشعبين يشتركان في نفس الإحساس. كما أن اختلافنا مع عدد من الفاعلين الأمازيغ حول نظرتهن لإسرائيل. نحن نعتبرها كيانا محتلا على خالف أن البعض يعتبرها دولة ديموقراطية.

اجتماعيا، علاقتي الشخصية مع الأستاذ الدغرني طيبة، لكن لا أتفق معه حول النظرة إلى إسرائيل. بخلاصة اليسار أممي بطبعه، فهو يناصر كل القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان أينما وجد هذا الإنسان.

× حاوره رشيد إمرزيك

× العديد من الفعاليات والمناضلين الأمازيغ يهتمون اليسار الغربي بكونه يعادي الأمازيغية، كقياي بالنهج الديمقراطي، من يعادي من؟ ولماذا؟

×× لا أتفق نهائيا ان نستعمل كلمة العداء حين نتكلم عن العالقة بين اليسار والامازيغية ومن يتهم اليسار بذلك فإما لا يعرف شيئا عن اليسار واما أنه يقف الى جانب الأعداء الحقيقيين للأمازيغية. إن من يعادي الامازيغية يعادي الشعب المغربي وهوية الشعب المغربي. ان من يعادي الامازيغية هو المخزن ومن يستعملون الامازيغية لحماية مصالحهم ونهب أراضي الامازيغ. قد تكون بعض مكونات اليسار مازالت متأثرة بالقومية العربية وبمرحلة ازدهارها ومرحلة التحرر لكن لا تعادي أبدا الأمازيغية، فاليسار وبالأخص النهج الديمقراطي مرتبط بقوة بالقضايا المتعلقة بالأمازيغية. لقد تواجد بقوة في حراك الريف ومازال يناضل في الساحة لاطلاق سراح معتقليها كما يرتبط بحركة اكال التي تدافع عن الأرض ويشارك في جميع حركاتها وله علاقة متينة مع قياداتها.

● لكن البعض يرى أن اليسار تنكر في لحظة من اللحظات للأمازيغية. ما رأيك؟

■ إن المخزن بعد فشله، عبر تاريخنا الحديث، في ترويض الفدراليات الأمازيغية، التي كانت تدافع باستماتة عن استقلالها الذاتي، استنجد بالاستعمار لحمايته والذي فشل بدوره في تطويعها رغم استعمال قوة الحديد والنار والغازات السامة. فالتاريخ البطولي لشعبنا شاهد على ملاحم القبائل النائرة على الاستبداد والتسلط، وعلى رأسها ملحمة عبد الكريم الخطابي وجمهورية الريف وعدي بيهي وعسو ياسالم وحمو زباني .. وقد أستمروا المخزن بعد الاستقلال الشكلي في إحكام الطوق على الأمازيغية .. من خلال تهيمشها وتشويهها بشتى أنواع القمع والحصار، ورغم ذلك، انبثقت منظمات جمعوية محورت عملها حول الجانب الثقافي قادها مناضلون ذوي خلفية يسارية مرتبطون بشكل أو بآخر بالمند التحرري الذي عرفته الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي هدفهم في ذلك، رد الاعتبار للثقافة واللغة الأمازيغيتين. ويشهد اليسار الجديد خلال فترة السبعينات، وتحديدا منظمة إلى الأمام إثارتها للموضوع في مدهاء الفكري والسياسي وفق تصور تاريخي التفت مبكرا لأهمية البعد الاثني في تفصله مع الصراع الطبقي وهي المقاربة التي عكستها نقاشات وكتابات مناضليها في المعتقلات والسجون الذين اصروا على ضرورة منح الأمازيغية مكانتها اللائقة بها، وقد ذهبت بعض النقاشات وقتئذ إلى بلورة ما يشبه معادلة الحل الجذري للقضية الأمازيغية ضمن البعد الجهوي في صيغة الاستقلال الذاتي للمناطق التي تتمتع بالشخصية الاقليمية والثقافية واللغوية. إن النهج الديمقراطي الذي يعد استمرارا للكفاحات المجيدة لهذه المنظمة الثورية، يواصل باجتهاد مناضليه وكفاءاته الفكرية طرح الأمازيغية كقضية عادلة للشعب المغربي قاطبة مفندا بذلك مختلف الطروحات الخاطئة، الرجعية منها والمخزنية.

كما أن النهج الديمقراطي يضع نفسه، بكل تواضع ودون تحفظ، ضمن التوجه الأمازيغي الديمقراطي للحركة الأمازيغية التي تناضل من أجل انتزاع المطالب الديمقراطية ذات الصلة بالقضية الأمازيغية التي بموجبها تصبح الثقافة الأمازيغية الشعبية تعبيرا عميقا عن آمال وتطلعات وآمال جماهير غفيرة من الشعب المغربي، رافعة للنضال ضد الاستبداد والفساد والاستغلال والتبعية ومن أجل التحرر والديمقراطية والاشتراكية.

إن تراكم النضالات الشعبية للقوى الديمقراطية بصفة عامة والمرتبطة منها بمجال الدفاع عن الأمازيغية بصفة خاصة توجت بحركة 20 فبراير المجيدة التي أرغمت النظام على دسترة اللغة الأمازيغية ليعتبرها دستور 2011 في فصله الخامس "ايضا" لغة رسمية للدولة باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء.

واعتبر القانون التنظيمي المتعلق برسمية الأمازيغية، قانونا تراجيعيا ومضمونه يخالف منظور الدستور.

وعليه، فالمطروح اليوم في نظرنا:

في حوار سابق له مع العالم الأمازيغي يقدم الرفيق محمد هاشم تصوره للقضية الأمازيغية. ونظرا لأهمية وراهنية الحوار نعيد نشره مع تقديم الجريدة المذكورة في هذا العدد الذي خصص ملفه للمسألة الأمازيغية:

سجل محمد الهاكش، النقابي وعضو حزب النهج الديمقراطي، أهمية وإيجابية مبادرة "العامل الأمازيغي" لما للموضوع المطروح من راهنية، خاصة وان الحديث عن العلاقة بين اليسار والقضية الأمازيغية تشوبه ضبابية كثيفة، منه ما هو متعمد ومنه ما يتم تناوله بشكل يشوبه ضعف الإحاطة بحقيقة هذه العلاقة. وأول ملاحظة، قدمها الهاكش في هذا المضمار، اعتبار اليسار المغربي واحدا موحدا وليس يسارا متعدد المكونات، وله اختلافات، قد تكون عميقة، حول القضية الأمازيغية مما يدفع الى السقوط بالنسبة لبعض المهتمين بالقضية في التعميم وإصدار مواقف جزافية في حق اليسار تصل حد نصب العداء لمكوناته واستعمال أسلوب تحريضي وتبسيطي لفكر اليسار. بالمقابل هناك من يعتبر ان الحركة الأمازيغية هي حركة منسجمة ولا تعيش أي تناقض رغم أن الواقع يوضح أنها ليست كذلك، بل هي حركات لها مواقف مختلفة وتنطلق من مواقع متباينة. ان معرفة تفاصيل اليسار المغربي والتميز بين مكوناته ورصد القوى الأمازيغية ذات المرجعية اليسارية سيسفران عن مساحة محترمة من نقاط الالتقاء وسيحولان العالقة بين اليسار والقضية الأمازيغية الى قوة اجتماعية مؤثرة في اتجاه مغرب متحرر من الفساد والاستبداد ومنتشبت بهويته.

● ماذا عن عالقة النهج الديمقراطي مع الأمازيغية؟ وما موقفكم من المطالبة بجعل رأس السنة الأمازيغية عيدا وطنيا؟

■ يعتبر النهج الديمقراطي القضية الأمازيغية موضوعا سياسيا بامتياز، تحتاج لمقاربة سياسية بعدما أدت المقاربتان: الثقافية والحقوقية مهامهما واستطاعتا نفض الغبار عن الأمازيغية وانتشالها من النسيان والتهميش المنهج الذي دام لعدة عقود.

فالطرح السياسي للقضية الأمازيغية في نظر النهج الديمقراطي هو الطريق الذي سيؤدي بالمداخات والمدافعين الديمقراطيين والتقدميين إلى إخراج القضية من بوتقة المخزن وخدماته القدامى والجدد. الذين يستخدمونها لإدامة استبدادهم عبر زرع التفرقة وتشجيع الممارسات والسلوكات المنافية للديمقراطية وحرية الرأي. إخراجها إلى فضاء الشعب لتصبح قضية شعبية جماهيرية بدل أن تبقى نخبوية سهلة الاحتواء والتحكم ضمن ردهات القاعات المغلقة.

ويشهد لمنظمة إلى الأمام، الذي يعرف الجميع ان النهج امتداد لها، إثارتها للموضوع في مدهاء الفكري والسياسي وفق تصور تاريخي التفت مبكرا لأهمية البعد الاثني في تفصله مع الصراع الطبقي وهي المقاربة التي عكستها نقاشات وكتابات مناضليها في المعتقلات والسجون الذين اصروا على ضرورة منح الأمازيغية مكانتها اللائقة بها، وقد ذهبت بعض النقاشات وقتئذ إلى بلورة ما يشبه معادلة الحل الجذري للقضية الأمازيغية ضمن البعد الجهوي في صيغة الاستقلال الذاتي للمناطق التي تتمتع بالشخصية الاقليمية والثقافية واللغوية ولقد وصل النهج الديمقراطي، منذ تأسيسه، عبر دائرة الامازيغية تطوير مواقفه وترسيخها وقد اصدر النهج الديمقراطي ارضية حول القضية الامازيغية عرضها في ندوة نظمها بالرباط يوم 15 يناير 2017 بعنوان: "الانتقال من المطلب الحقوقي، الى الطرح السياسي للقضية الامازيغية" حظيت بمناقشة واسعة واستقبال محترم في اوساط الحركة الامازيغية والمهتمين والمهتمات بالقضية وقد نرشها العالم الامازيغي حينها.

وانسجاما مع مواقفه التقدمية من القضية الامازيغية فان النهج الديمقراطي يطالب بجعل رأس السنة الأمازيغية عيدا وطنيا كما فعل بالنسبة للمطالبة بدسترة اللغة الامازيغية وفي هذا الاطار يمكن الاطلاع على البيانات الصادرة عن أجهزة الحزب.

## الحق في الأرض وتدابير الموارد وقضايا التنوع الثقافي انطلاقاً من المرجعية الأهمية لحقوق الإنسان

الكبير بلميلودي

ونصت المادة 3 من القانون 62-17، السالف الذكر، على أن العامل هو المخول له حصر لائحة أعضاء الجماعة. وجاءت المادة 7 في فقرتها الأولى بجوب عدم "منع أو عرقلة عمليات التحديد الإداري والتحفيز العقاري المتعلقة بأمالك الجماعات السلالية". وفي عدم رضا الجماعة أو أحد أفرادها سمحت المادة 5 بإمكانية اللجوء إلى القضاء ولكن بعد إذن من سلطات الوصاية. ادن هذا القانون يعطي الحق لإقامة الدعاوى وفي نفس الآن يمنعه. يعني لا يمكن للضحية أن تلجأ إلى القضاء إلا بإذن من المسؤول عن الخرق والانتهاك.

فيما يخص قرارات التملك والكراء والتفويت والتبادل فقد أسندتها المشرع إلى مجلس الوصاية المركزي الذي يرأسه وزير الداخلية أو من ينوب عنه، وإلى مجلس الوصاية الاقليمي الذي يرأسه عامل الاقليم، وهم (وزير الداخلية والعامل) من يعين الأعضاء، كما بيدهم سلطة الإقالة.

هذا جزء قليل مما جاء في هذه القوانين التي لا يمكن لقارئها أن لا يستغرب من تناقضاتها ولا يفهم مقاصدها وحدة تعسفها وظلمها. هي، في فصلها وأصلها، تستمد جوهرها من القوانين الاستعمارية، وتستهدف، بالوضوح، ما تبقى من أراضي الجموع في المغرب بعد أن تم توزيع أراضي الشركات، العموميتين، صوديا وسوجطا، (و هي في الأصل أراضي القبائل)، على العائلات الحاكمة في المغرب وعلى الخدام الأوفياء للمخزن، على شكل ريع يشجع نخب أخرى للتقرب وتقديم الولاء من أجل السيطرة على المزيد من الأراضي والمياه والغابات وكل خيرات البلاد.

وتكفي الإشارة هنا إلى أن الأراضي المستهدفة، حالياً، تتجاوز مساحتها 15 مليون هكتار أي حوالي 150 ألف كلم مربع، وهي المساحة التي تفوق أراضي 100 دولة عبر العالم، كل منها على حدا. أما إذا أضفنا إليها المساحة المملوكة للمياه والغابات، التي تصل إلى 14 مليون هكتار، والأراضي المملوكة إلى ما يسمى بأمالك الدولة، التي تقدر بـ 5 مليون هكتار، فان مجموع الوعاء العقاري المستهدف سيقارب 300 ألف كلم مربع، وهي المساحة التي تقترب من مساحة ألمانيا.

خلاصة القول أن المنظومة الأهمية تسيير في اتجاه يرمي إلى الحفاظ على كل ما يدعم السلم والوفاق والتعدد والاختلاف لضرورته لحياة الإنسان ضرورة تعدد الحياة البيولوجية للطبيعة، ولكن يبدو وكأن المغرب يسير في اتجاه يرمي إلى إماتة وإبادة الحضارة والثقافة والهوية الأمازيغية التي تتميز، من بين خصائصها، بالانفتاح واحترام وقبول الآخر، وهي القيم التي تسيير عصر حقوق الإنسان وخاصة ما يتعلق بالكرامة والعدالة والمساواة.

أولماس بتاريخ 08 يناير 2021.

ومؤسسات معينة...".

- في الفقرة 36 المخصصة للشعوب الأصلية؛ "ينبغي..... إيلاء الاعتبار الواجب لقيم الحياة الثقافية، التي قد تكون ذات بعد جماعي قوي..... والبعد الجماعي القوي للحياة الثقافية للشعوب الأصلية..... يتضمن الحق في الأراضي والأقاليم والموارد.....". كما "ينبغي النظر باحترام إلى القيم الثقافية للشعوب الأصلية وحقوقها المرتبطة بأراضي أسلافها وعلاقتها مع الطبيعة وحماية هذه القيم والحقوق، بغية منع تدهور نمط حياتها...، وفقدان مواردها الطبيعية... وهويتها الثقافية. ولذلك يجب أن تتخذ الدول الأطراف التدابير اللازمة للاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في امتلاك أراضيها وأقاليمها ومواردها... وأن تتخذ الخطوات اللازمة، حيثما يكون قد جرى السكن فيها أو استخدامها... لإعادة هذه الأراضي والأقاليم إليها".

من خلال هذا التعليق العام، ومن خلال الإعلانات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالحق في التنوع الثقافي، يبدو الارتباط وثيقاً بين الحقوق الثقافية والحق في الأرض والموارد التي تشملها.

السؤال الذي يطرح نفسه في هذه المعادلة الحقوقية، هو حول موقع المغرب من احترام هذه الحقوق والالتزام بحمايتها والنهوض بها؟.

للجواب على هذا الاستفهام لابد من الرجوع إلى بعض القوانين التي تم اعتمادها في المغرب وتستوجب تفكيك مضامين بنودها وفهم خلفياتها والغرض من تبنيها.

و نظراً لضيق مجال المقام للتفصيل في المقال، سأقتصر على ذكر بعض المراجع القانونية المرتبطة بالحق في الأرض، وعلى بعض البنود والفصول من هذه القوانين التي تجعل من المغرب وكأنه يمشي بالوراء fait marche arrière أو كأنه لا يرى ولا يسمع، رغم أنه يعي جيداً ما يفعل ويكون سباقاً إلى التوقيع والتصديق على المعاهدات الأهمية. ومن هذه القوانين:

القانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدابير أملاكها، والقانون رقم 63.17 المتعلق بالتحديد الإداري لأراضي الجماعات السلالية، والقانون رقم 64.17 الخاص بالأراضي الجماعية الواقعة في دوائر الري والقانون رقم 113-13 المتعلق بالترحال الرعوي وتهيئة وتدبير المجالات الرعوية والمراعي الغابوية، والمرسوم رقم 2.19.973 الخاص بتطبيق القانون رقم 62.17، السالف ذكره أعلاه، الصادر بتاريخ 09 يناير 2020.

هذا المرسوم جاء في مادته الأولى بما يلغي الجماعة، حيث ربط الانتساب إليها بوجود الإقامة بها، علماً أن أغلب المنتميين إلى الجماعات قد غادروها بحثاً عن تحسين ظروف العيش.

اعتمده مؤتمر منظمة اليونسكو في نونبر 2001،

إعلان الأمم المتحدة بشأن الشعوب الأصلية المعتمد من طرف الجمعية العامة في شتنبر 2007،

التعليق العام رقم 21 الخاص بالحق في المشاركة الثقافية الصادر سنة 2009 عن لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمتعلق بشرح مقاصد الفقرة 1 (أ) من المادة 15 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

هذا التعليق العام اعتمد على مضامين الاتفاقيات والإعلانات التي ربطت بين الحق في الأرض والموارد والثروات والحق في التصرف فيها وبين الحقوق الثقافية، ووضع حداً لكل تأويل أو سوء تفسير لمفهوم الثقافة كما ورد، بشكل ملتبس، في أغلب المعاهدات السابقة، حيث كان حاضراً ومنصوصاً عليه على النحو التالي:

1 - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، جاء في مادته 27: "لكل شخص حق المشاركة الحرة في حياة المجتمع الثقافية"،

2 - الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ورد في مادتها 5 (هـ) 6: "الحق في الاشتراك على قدم المساواة في الأنشطة الثقافية للمجتمع"،

3 - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ "الحق في الاشتراك في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية"، المادة 13 (ج)،

4 - اتفاقية حقوق الطفل المادة 31 الفقرة 2: "الحق في المشاركة الكاملة في الحياة الثقافية والفنية"،

5 - الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ "الحق في الوصول إلى الحياة الثقافية والمشاركة فيها"، المادة 43 الفقرة 1 (ز)،

6 - اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ "الحق في المشاركة الثقافية على قدم المساواة مع الآخرين"، المادة 30،

7 - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: "لا يجوز في الدول التي توجد فيها أقليات اثنية أو دينية أو لغوية، أن يحرم الأشخاص المنتسبون إلى الأقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة أو المجاهرة بدينهم وإقامة شعائره أو استخدام لغتهم، بالاشتراك مع الآخرين في جماعتهم"، المادة 27.

وساكتفي بذكر فقرتين من بعض ما جاء به التعليق العام 21 في تفسيره لمفهوم الثقافة وكيف رفع أي غموض قد يقع في فهم ما يصل ويجمع الأرض بالثقافي:

- في الفقرة 15 (ب) من التعليق: "...لكل فرد الحق في... اتباع أسلوب حياة مرتبط باستخدام السلع والموارد الثقافية مثل الأراضي والمياه، والتنوع البيولوجي واللغة

يعتبر القانون الدولي لحقوق الإنسان، مجالاً أساسياً لتحديد الحقوق التي يجب أن يتمتع بها جميع البشر ومرجعاً لا غنى عنه لتصنيف الانتهاكات والخروقات التي قد تظال الأفراد والجماعات، ويوفر الآليات اللازمة لقياس مدى احترام الدول الأطراف في الاتفاقيات والمعاهدات. ولهذا الغرض، أنشئت هيئات أهمية منها التعاهدية أو التعاقدية وهي عبارة عن لجان مشكلة من خبراء مستقلين تقوم برصد التزام الدول بتنفيذ المعاهدات، ومنها تلك المسماة بالإجراءات الخاصة، أنيطت بها مهام المراقبة والحماية والمساعدة على أعمال بنود الاتفاقيات والمعاهدات وقياس درجة التنفيذ والإحفاق.

و لأن المغرب من البلدان التي تتميز بالتنوع الثقافي واللغوي ويعاني مكونه الأساسي والرئيسي، الأمازيغي، من التمييز والعنصرية، وبسببه كان هدفاً للعديد من التوصيات والقرارات الصادرة من اللجان الأهمية التي أجمعت على أن الأمازيغيفتقدون لحقوقهم اللغوية والثقافية ولحقهم في الأرض وفي الموارد الطبيعية وفقاً لما نصت عليه المعاهدات ذات الصلة. كما كان موضوعاً لتقريرين، مهمين وتميزين على المستوى العالمي، من الإجراءات الخاصة؛ الأول للخبيرة المستقلة في مجال الحقوق الثقافية، قدمته لمجلس حقوق الإنسان في دورته العشر، بعد زيارتها للمغرب بين 5 و 16 سبتمبر 2011، والثاني للمقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، قدمته إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الحادية والأربعون، على اثر بعثتها إلى المغرب بين 13 و 21 دجنبر 2018.

و نظراً لزيادة الوعي بخطورة الممارسات التمييزية والعنصرية ضد الحق في التنوع الثقافي وما قد يسببه من نزاعات وصراعات، بين الشعوب والأمم، فقد عمل الخبراء الأمميون، منذ تسعينيات القرن الماضي، على تعزيز المرجعية الدولية لحقوق، بالعديد من الوثائق المطبوعة بنوع من التخصص، حماية لثقافة الشعوب في الاختلاف وفي امتلاك أراضيها ومواردها ولحقها في تدبيرها حسب قوانينهم الخاصة وأعرافهم وتقاليدهم. وقد وردت هذه الحقوق بنوع من الربط بين الحق في التنوع الثقافي والحق في الأرض في الوثائق التالية:

الاتفاقية رقم 169 بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة، الصادرة عن منظمة العمل الدولية والتي بدأ العمل بها سنة 1991،

إعلان الأمم المتحدة بشأن الأشخاص المنتميين إلى أقليات قومية أو اثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، الصادرة عن الجمعية العامة في دجنبر 1992،

الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي الذي

## الحكم والدولة

عبد الله الحريف

المدني "الرسمي وبعض كبار المسؤولين النقابيين وغيرهم... ممن لهم نفوذ وسلطة أو قرب منها. هذا العدو الذي يجب السعي إلى أن تتكفل ضده كل القوى المناضلة، أيا كانت مرجعيتها الأيديولوجية وموقعها الطبقي. وخدمة لهذا الهدف، يناضل النهج الديمقراطي من أجل بناء جبهة ميدانية لقيادة النضالات الشعبية المتفرقة واعطائها أفقا سياسيا.

وبموازاة هذا النضال المشترك في الميدان، لم يتوقف النهج الديمقراطي عن الدعوة إلى الحوار العمومي بين كل قوى التغيير بهدف بناء تصور مشترك للمغرب الذي ننشده قد يضع أسسه دستور ديمقراطي من حيث طريقة بلورته ومضمونه والمصادقة عليه، يضعه مجلس تأسيسي كمعبر عن إرادة الشعب باعتباره صاحب السيادة ومصدر كل السلط، دستور يقطع مع الاستبداد والحكم الفردي المطلق.

دستور يضمن فصلا فعليا للسلط، يقر بهوية الشعب المغربي المتعددة الأبعاد ويفرض التطبيق على أرض الواقع بالثقافة واللغة الأمازيغية باعتبارها ثقافة وطنية ولغة رسمية، يساوي فعلا بين المرأة والرجل في جميع الحقوق والواجبات وعلى جميع المستويات السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويرفع كل مظاهر التقديس عن المؤسسات والمسؤولين عنها ويكرس حق النقد لأدائها مساءلة ومحاسبة المسؤولين عنها من خلال مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، ويضمن الحقوق الخاصة للمرأة كامرأة وكأم، ويقر العلمانية خيارا يفصل الدين عن الدولة ويمنع الاستغلال السياسي للدين، دستور يضعه مجلس تأسيسي منتخب بشكل ديمقراطي ونزيه.

### ما العمل الآن

#### 1.4. الأولويات

- القضية الاجتماعية: الغلاء والشغل والحماية الاجتماعية...

- قضية الحقوق والحريات: إلغاء قانون الطوارئ الصحية، إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، مواجهة تغول المخزن...

- قضية السيادة الوطنية والتحرر من هيمنة الامبريالية والتصدي لقاعدتها الأمامية في منطقتنا: الكيان الصهيوني.

#### 2.4. الوسائل والأدوات

- دعم والانخراط في كل النضالات الاحتجاجية التي تخوضها مختلف الفئات الشعبية وتحسينها وتأييدها.

- نشر الفكر الوحدوي والدعاية المكثفة للوحدة في النضال لكل القوى المناضلة وتجاوز الفيتويات والاشترطات والحلقيات.

- تشجيع التنسيق بين الإطارات التي تشتغل في نفس الميدان، مثلا الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد والنقابات التعليمية والحركة الاحتجاجية على الإجراءات الأخيرة (المباريات لولوج الوظيفة العمومية...) وإطارات حملة الشواهد المعطلين والحركة الطلابية...

- العمل الجاد من أجل توسيع الجبهة الاجتماعية لتشمل كل القوى الحية والحركات الاحتجاجية والحركات الشعبية والتنسيقيات والتنسيق مع الإطارات المناضلة في نفس الميدان...

- تشبيك مختلف مكونات الحركة الحقوقية من خلال توسيع الائتلاف والتنسيق مع الإطارات المناضلة في نفس الميدان.

- تقوية وتوسيع الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع مع الكيان الصهيوني والتنسيق مع الإطارات المناضلة في نفس الميدان وكذا الإطارات المناهضة للامبريالية والمساندة لكفاحات الشعوب من أجل تحررها وتقوية وتطوير العلاقات، في منطقتنا والعالم، مع القوى التي تناضل من أجل التحرر الوطني والديمقراطية.

والتغلغل الرأسمالي التجاري ثم الاستعماري من القضاء على مقاومة القبائل واحتوائها إلا في الثلاثينات من القرن الماضي. فالمغرب لم يكن دولة مركزية. والاستعمار الفرنسي هو الذي بنى الدولة على النموذج الفرنسي المركزي وحافظ، إضافة للدولة العصرية التي كان يتحكم فيها، على المخزن القديم كخادم أمين له. وارتكزت الدولة والسلطة في المغرب على تحالف بين الاستعمار والملكية إلى حدود 1952 والشبه إقطاع المشكل من القياد الكبار وشيوخ القبائل وشيوخ الزوايا والبرجوازية الكمبرادورية.

### الحكم والدولة البديلان

لتحديد طبيعة وشكل الدولة والحكم المنشودين في بلادنا، لا بد من الانطلاق من تحديد المرحلة التي يمر منها نضال شعبنا وهي مرحلة التحرر الوطني من الهيمنة الامبريالية والكتلة الطبقية السائدة وممثلها السياسي (المخزن) وبناء نظام ديمقراطي يجسد سلطة الطبقات الشعبية، وذلك على أنقاض "الديمقراطية" المخزنية، "الديمقراطية" التي تجسد دكتاتورية الكتلة الطبقية السائدة. هذه المرحلة تتطلب بناء جبهة الطبقات الشعبية.

إن إنجاز هذه المهمة يستوجب قيادة الطبقة العاملة وباقي الكادحين والكادحات لهذه الجبهة. وهو ما يبينه تاريخ الاستقلالات: فقيادة "البرجوازية الوطنية" أو البرجوازية الصغرى لحركة التحرر الوطني أدت إلى استقلال شكلي لم تستطع القضاء على الإقطاع والكمبرادور وعلى التبعية للامبريالية والقيام بالثورة الزراعية، بل استرجعت هاتين الطبقتين، رغم عمالتهما للاستعمار، مواقعهما كطبقات سائدة. بينما في الدول التي قادت فيها الطبقة العاملة المتحالفة مع الفلاحين (الصين وفيتنام...) حركات التحرر الوطني، فقد استطاعت القضاء على الإقطاع وإنجاز الثورات الزراعية وتحقيق نموها المستقل لمصلحة الغالبية العظمى من الشعب.

إن الدولة التي ننشدها هي دولة ديمقراطية، أرقى من "الديمقراطية" المخزنية، بل حتى الديمقراطية البرجوازية لأنها تخدم، مصالح الطبقات الشعبية، وعلى رأسها الطبقة العاملة وعموم الكادحين باعتبارهم الغالبية العظمى من الشعب المغربي، وتمارس سلطتها على البرجوازية التبعية وملكي الأراضي الكبار، دولة متحررة من الهيمنة الامبريالية.

إن أغلب الثورات اللاحقة على الثورة الفرنسية قامت على أساس تصور يعقوبي (أي مركزي) لبناء الدولة، وبذلك غابت التنوع اللغوي والثقافي والحضاري لكل جماعة اجتماعية ذات خصوصيات سوسيو-ثقافية، الشيء الذي استغلته الامبريالية لتفجير التناقضات في هذه البلدان على أساس إثني وعرقي ولغوي. لذلك نتبنى بناء دولة فيدرالية ديمقراطية تعكس ازدواجية اللغة: الأمازيغية والعربية، باعتبارها اللغتين الأساسيتين للدولة والمجتمع والثقافة. كما تعبر عن التصور السديد للعلمانية القائم على فصل الدين عن الدولة، لكنها علمانية متجاوزة للتصور البرجوازي الذي يعادي الدين من حيث هو عقيدة بل تضمن وتحمي حرية التدين والعقيدة وتدافع عن مفهوم عصري وديمقراطي للمواطنة يتساوى فيه جميع المواطنين، نساء ورجالا، بدون تمييز بسبب اللون واللغة والدين والمعتقد والأصل الجغرافي والنسب والجنس.

إن بناء جبهة الطبقات الشعبية كجبهة ذات طابع استراتيجي لإنجاز مهام التحرر الوطني والبناء الديمقراطي قد يطول وقد يتطلب بناء جبهات تكتيكية واسعة تركز على العدو الأكثر شراسة والذي يقف سدا منيعا أمام أي تقدم في مسار التحرر والديمقراطية. وهذا العدو، الآن، هو المخزن، وعلى رأسه نواته الصلبة المافيا المخزنية التي تتشكل من كبار المسؤولين الأمنيين والعسكريين والقضائيين والإداريين والسياسيين والدينيين وعدد من رجال الأعمال والإعلام وكبار مقاولي المجتمع

### تعريف سريع للحكم والدولة:

منذ ظهور المجتمعات الطبقية والحكم تمارسه الطبقة أو الطبقات السائدة المتحالفة على طبقات مسودة بواسطة أجهزة الدولة التي تخدم، بالأساس، مصالح الطبقة أو الطبقات السائدة. وقد تقدم الطبقة أو الطبقات السائدة تنازلات لا تمس جوهر هيمنتها للطبقات المسودة في محاولة للتخفيف من حدة الصراع الطبقي أو منعه من أن يتحول إلى تغيير يعصف بسلطتها أو للحفاظ على الحد الأدنى من التماسك الاجتماعي. وترتكز الطبقة أو الطبقات السائدة، لتبرير سلطتها، إلى عوامل أيديولوجية كالدين أو الوطنية أو الشرعية "الشعبية" أو "الديمقراطية" من خلال الانتخابات أو إعداء خدمة "الصالح العام". إذن في المجتمعات الطبقية، الديمقراطية هي ديمقراطية للطبقة أو الطبقات السائدة ودكتاتورية على الطبقات المسودة قد تمارس، بشكل ناعم أو عنيف أو حتى دموي، حسب مستوى احتداد الصراع الطبقي. ليست هناك ديمقراطية كقيمة مطلقة فوق الطبقات وصراعاها.

الحكم والدولة هما نتاج تاريخ الصراع الطبقي لمجتمع معين يختلف أبعاده السياسية والأيديولوجية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والذي قد يتخذ شكلا سلميا أو عنيفا. هذا الصراع هو الذي يحدد طبيعة الدولة (هل دينية أم علمانية أم طائفية أم غير ذلك؟) وشكلها (هل مركزية أم فيدرالية أم غيرهما؟) وطبيعة الحكم (هل دكتاتوري؟ هل استبدادي؟ هل ديمقراطي بالنسبة للطبقة أو الطبقات السائدة أم ديمقراطي بالنسبة للطبقات الشعبية؟).

### الحكم والدولة في المغرب حاليا

في المغرب، الحكم هو حكم الكتلة الطبقية السائدة المشكلة من البرجوازية التبعية للامبريالية، وملكي الأراضي الكبار. و"الديمقراطية" هي ديمقراطية بين مكونات هذه الكتلة الطبقية السائدة واستغلال واستبداد وقهر للطبقات الشعبية، وخاصة الطبقة العاملة وعموم الكادحين. وهذه "الديمقراطية" هي، حاليا، دكتاتورية ناعمة تتحول، بسرعة، إلى تغول بوليسي وقد تكشف عن وجهها الدكتاتوري البشع أكثر كما وقع في ما يسمى سنوات الرصاص في مواجهة الانتفاضات الشعبية في الريف (1958-59) والدار البيضاء في 1965 و1981 والشمال ومراكش في 1984 وفاس وطنجة في 1990 وذلك مع احتداد الصراع الطبقي وعجز النظام على الاستجابة لأبسط المتطلبات الشعبية.

وترتكز الكتلة الطبقية السائدة، لتبرير سلطتها، إلى الدين والوطنية والشرعية "الشعبية" أو "الديمقراطية" من خلال الانتخابات أو إعداء خدمة "الصالح العام".

تمارس الكتلة الطبقية السائدة سيطرتها من خلال ممثلها السياسي الأساسي أي النظام المخزني، وعلى رأسه الملكية، الذي يحتكر السلطات الأساسية (الجيش ووزارات الداخلية والخارجية والشؤون الدينية وقوات القمع والقطاعات الاقتصادية الاستراتيجية...) وجهاز دولتها. وليست الأحزاب الإدارية أو المخزنية سوى امتداد للنظام المخزني تساعد على تنفيذ التوجهات والاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمخزن وتضفي طلاء "ديمقراطيا" مزيفا (التعددية السياسية المفترى عليها).

تاريخيا، النظام المخزني كان دائما في صراع مع القبائل ولم يكن يتحكم سوى في "بلاد المخزن" التي كانت تتمدد أو تتقلص حسب موازين القوى بينه وبين القبائل، بينما ما كان يسميه المخزن "بلاد السببة"، فكان يعني المناطق التي كانت تعيش فيها القبائل المتمردة على المخزن والرافضة للضرائب غير الشرعية وسطرت هذه القبائل، بالخصوص، ملاحم بطولية ضد الاستعمار والمخزن، على رأسها ملحمة الريف بقيادة محمد بن عبد الكريم الخطابي وأيضا حركة الهبة ماء العينين في الصحراء وموحا وحمو الزياتي في الأطلس. ولم يتمكن المخزن

## المدافعات عن حقوق الإنسان والاعتقال السياسي

- الحق في واعتناق الآراء بشأن مراعاة جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية في مجال القانون وفي التطبيق على السواء؛

- الحق في استنباط ومناقشة أفكار ومبادئ جديدة بصدده حقوق الإنسان وفي الدعوة إلى قبولها؛

- الحق في المشاركة في حكومة بلده أو بلدها وفي تصريف الشؤون العامة وتقديم انتقادات ومقترحات إلى الهيئات والوكالات الحكومية والمنظمات المعنية بالشؤون العامة؛

- الحق في الاستفادة من أي سبيل من سبل الانتصاف الفعال وفي الحماية في حالة انتهاك هذه الحقوق؛

- الحق في الاشتراك في الأنشطة السلمية المناهضة لانتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

- حق عدم التقيد إلا بما تفرضه الاتفاقيات الدولية من قيود بخصوص الحقوق والحريات التي تنص عليها.

• لماذا الاهتمام بوضعية المدافعات عن حقوق الإنسان بشكل خاص، ما هي الخصوصيات التي تعنيهن دون المدافعين الرجال؟

للتذكير أنه بعد صدور الإعلان عن المدافعين أنشأت لجنة حقوق الإنسان سنة 2000 تم إنشاء ولاية المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين.

وفي 2010 قدمت المقررة الأممية السابقة، المعنية بوضعية المدافعين تقريراً لها، ركزت فيه بشكل خاص على المدافعات عن حقوق الإنسان، نظراً لخصوصيات القمع الذي يواجههن.

وترجع هذه الخصوصية إلى العديد من العوامل من ضمنها؛

- المدافعات يتحددين النظام الاجتماعي السائد فقط بكونهن مدافعات. فهن يخرجن عن الأدوار المخصصة لهن من طرف المجتمعات الذكورية. والقمع وسيلة تعمل بها السلطة، السياسية والثقافية والمجتمعية أيضاً، على إرجاعهن إلى المكانة الدونية التي تخصصها لهن في إطار التراتبية الاجتماعية السائدة التي تحقر النساء.

- تشكل المدافعات عن الحقوق الإنسانية للنساء جزءاً كبيراً من المدافعات عن حقوق الإنسان تربط دائماً بالمناضلات في مجال الحقوق الإنسانية للنساء، والنضال من أجل حقوق النساء لأن كل أنظمة الاستبداد والاستغلال الأخرى تحمي الوضع القائم. لهذا تواجه المدافعات عن حقوق النساء كل هذه الأنظمة مجتمعة.

- لأن السلطات التي تستهدف المدافعات تلجأ إلى ثقافة التمييز الأبوية لإخضاعهن وإسكاتهن. من استعمال ألفاظ محقرة، إلى التشهير ومحاولة تشويه السمعة، إلى العنف المبني على النوع إلى الاغتصاب في أماكن الاحتجاز...

وفي 2013 أصدرت الأمم المتحدة قراراً خاصاً بالمدافعات عن حقوق الإنسان. ويقر هذا القرار، الذي قدمته النرويج وحظي برعاية 35 دولة، بالمخاطر الخاصة والممارسات التمييزية والعنف المبني على النوع التي تواجهها المدافعات عن حقوق الإنسان. وتحت هذه الوثيقة - التي اعتبرت تاريخية آنذاك - الدول على تنفيذ سياسات وبرامج ملموسة تراعي الفوارق المبنية على النوع لحماية المدافعات عن حقوق الإنسان، من أجل ضمان مشاركتهن الفعالة في وضع وتنفيذ تدابير تسعى إلى ضمان حمايتهن. بالإضافة إلى ذلك، يدعو القرار الدول

يعملون، منفردين أو بالاشتراك مع آخرين، من أجل تعزيز أو حماية حقوق الإنسان. ويتم التعرف على المدافعين عن حقوق الإنسان في المقام الأول من خلال الأعمال التي يؤديونها وبعض السياقات التي يعملون ضمنها"، مع تأكيده على أنه لا توجد قائمة شاملة للأعمال التي يقوم بها المدافعون عن حقوق الإنسان.

وفي فقرة أخرى وجواباً على سؤال: من الذي يمكن أن يصبح مدافعاً عن حقوق الإنسان؟ تقول الصحيفة "ليس ثمة تعريف محدد للمدافع عن حقوق الإنسان أو من الذي يمكنه أن يصبح من المدافعين عن حقوق الإنسان، وذكرت بنفس المضمون الذي تضمنه الإعلان والمشار إليه سابقاً. إلا أن الوثيقة أكدت رغم ذلك على معايير ثلاثة اعتبرت معايير دنيا لاعتبار شخص ما مدافعاً عن حقوق الإنسان وهي؛

- الإيمان بمبدأ كونية حقوق الإنسان كما ينص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إذ تؤكد الوثيقة أنه لا يمكن للشخص أن ينكر بعض الحقوق ثم يدعي صفة المدافع عن حقوق الإنسان لأنه يدافع عن حقوق أخرى.

- أن تندرج الحقوق التي يدافع عنها المدافعون عن حقوق الإنسان ضمن منظومة حقوق الإنسان المتعارف عليها دولياً



ولا يشترط في ذلك أن تكون منسجمة مع القوانين المحلية، والشئ الأهم أن تكون شواغلهم تندرج ضمن حقوق الإنسان.

- أن تكون الإجراءات التي يتخذها المدافعون عن حقوق الإنسان ذات طابع سلمي أي أن يكون عملهم سلمياً حتى يمتثل لمقتضيات الإعلان العالمي لحماية المدافعين.

ومن بين ما نص عليه الإعلان أيضاً وبشكل أساسي هي الحقوق التي يجب أن توفرها الدول للمدافعين عن حقوق الإنسان وتتلخص في ما يلي؛

- الحق في الالتقاء والتجمع؛

- الحق في تشكيل منظمات أو جمعيات أو رابطات أو جماعات والانضمام إليها والاشتراك فيها؛

- الحق في الاتصال بالمنظمات غير الحكومية أو بالمنظمات الحكومية الدولية؛

- الحق في استقاء المعلومات المتعلقة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

- الحق في حرية دراسة ومناقشة ونشر الآراء والمعلومات والمعارف المتعلقة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية أو نقلها إلى الآخرين وإشاعتها بينهم؛

نظم فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ندوة رقمية يوم الجمعة 24 دجنبر حول موضوع المدافعات عن حقوق الإنسان والاعتقال السياسي شاركت فيها الرفيقة خديجة رياضي، الرئيسة السابقة للجمعية، بعرض، ننشر مضمونه هنا، وقد تطرق إلى الموضوع من خلال أربعة محاور وهي؛

- أية تعريف لمصطلح "المدافع عن حقوق الإنسان"؟

- لماذا الاهتمام بوضعية المدافعات عن حقوق الإنسان بشكل خاص، ما هي الخصوصيات التي تعنيهن دون المدافعين الرجال؟

- المدافعات عن حقوق الإنسان بالمغرب في مواجهة الاعتقال السياسي

- آليات التضامن مع المدافعات عن حقوق الإنسان وسبل دعمهن.

xxxxxxxxxx

ماذا نعني ب"المدافع/ة عن حقوق الإنسان"، أية تعريف لهذا المصطلح؟

حسب موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، التابعة

للأمم المتحدة، تعرف "مدافع عن حقوق الإنسان" بكونه أي شخص يعمل، بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين، من أجل تعزيز حقوق الإنسان أو حمايتها بطريقة سلمية. وتعتبر بذلك أن المدافعين عن حقوق الإنسان يتم التعرف عليهم بناء على ما يقومون به من أعمال وليس بناء على معارفهم أو المنظمات التي ينتمون إليها.

وهذا ما أكدته الإعلان المعروف اختصاراً بالإعلان حول المدافعين أو حماية المدافعين، وهو الإعلان الخاص بحقوق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً، وتم اعتماده بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 144/54 الصادر في 9 دجنبر 1998. والهدف منه ليس فقط التعريف بالمدافع والمدافعة عن

حقوق الإنسان، بل الرفع من وتيرة حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، انطلاقاً من حماية المدافعين عنها. لكن الإعلان وضع تحديداً لهذا المفهوم من خلال اعتبار جميع أعضاء المجتمع الدولي مضطربين، مجتمعين ومنفردين، بالتزامهم الرسمي بتعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز من أي نوع، بما في ذلك التمييز على أساس العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الملكية، أو المولد، أو أي وضع آخر، ويؤكد ما لتحقيق التعاون الدولي من أهمية خاصة للوفاء بهذا الالتزام وفق ديباجة الإعلان.

وفي مادته الأولى جاء أيضاً: من حق كل شخص، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، ان يدعو ويسعى إلى حماية وأعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية على الصعيدين الوطني والدولي.

أما صحيفة "وقائع" التي تصدرها المفوضية السامية لحقوق الإنسان والتي خصصت عددها 69 للمدافعين وعنوانته ب"المدافعون عن حقوق الإنسان: حماية حق الدفاع عن حقوق الإنسان"، فقد تحدثت عن المدافعين كما يلي: "المدافعون عن حقوق الإنسان" عبارة تستخدم لوصف أولئك الذين

لكن رغم ذلك هناك مبادرات مهمة :

هناك الحركة الحقوقية التي تشغل على تتبع حالات الاعتقال السياسي وتضع باستمرار تقاريرها في هذا المجال، كما تضع شكايات أمام القضاء بشأنهم، وتلجأ للآليات الأممية بمذكرات حول قضاياهم، وتنظم أنشطة داعمة للمعتقلين السياسيين. ويادرت إلى تشكيل العديد من الهيئات التضامنية مع معتقلي الرأي والمعتقلين السياسيين.

وقبل سنوات تم تشكيل مجموعة "نساء مغربيات ضد الاعتقال السياسي" التي انطلقت من فكرة أن هناك، من جانب، الحركة الحقوقية التي تشغل على قضايا الاعتقال السياسي بشكل عام، لكن دون اهتمام خاص بحالة النساء بينهم، وهناك الجمعيات النسائية التي تهتم بأوضاع النساء بشكل عام لكن لا تهتم بالاعتقال السياسي، وبينهما تضيق خصوصية وضعية المعتقلات السياسيات. وخاصة المدافعات عن حقوق الإنسان. وقد أنشئت بعد اعتقال المعتقلة السياسية سيليا وتدهور صحتها في السجن. ولازال عملها يستوجب بذل الجهد الكبير لجعله في مستوى ما يتطلبه النضال من أجل الحرية للمعتقلات السياسيات، لكنه عمل مهم لأنه يجمع بين مختلف المشارب السياسية ومختلف التوجهات الفكرية، ويجمع المشاركات فيه أساسا هو رفضهن للاعتقال السياسي ونضالهن من أجل الحرية للمعتقلات السياسيات.

أما على مستوى خارجي وأمي، فهناك العديد من الآليات التي وضعت للتعريف بالمدافعات المعتقلات السياسيات ومن ضمنها كمنال، المرصد الدولي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان الذي شكلته بشكل مشترك الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية ضد التعذيب؛ والتحالف الإقليمي للمدافعات عن حقوق الإنسان بشمال إفريقيا والشرق الأوسط، ومنظمة مدافعون على خط الجبهة... وغيرها.

كما أن هناك آليات أممية تابعة لمجلس حقوق الإنسان يتم اللجوء إليها، كالمقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، التي يجب على الحركة الحقوقية الضغط حتى يسمح لها بزيارة المغرب من طرف السلطة بالمغرب للوقوف على ما يتعرض له المدافعات والمدافعون عن حقوق الإنسان من قمع وحصار وتضييق. كما أن هناك الفريق الخاص بالاعتقال التعسفي الذي يدرس كل حالات الاعتقال التي يتوصل بمذكرات بشأنها ويصدر حولها رأيا موجها للحكومات عندما يتعلق بالاعتقال التعسفي ويطالبها بالإفراج عن المعتقل المعني ومطالبات أخرى حسب كل حالة حالة، ويمكن اللجوء إليه أيضا من أجل إصدار نداء عاجل كما تم في حالة الصحفية هاجر الريسوني التي أطلق سراحها بعد حملة تضامنية وطنية ودولية كان من ضمنها التوجه لهذا الفريق الأممي.

إلا أن الضغط من أجل إطلاق سراح المدافعات عن حقوق الإنسان وكافة المعتقلين السياسيين ينجح أكثر في تحقيق الغاية منه عندما يتم عن طريق خلق موازين قوى سياسية جديدة داخليا تكون كفيلا بأن تفرض على الدولة التراجع عن تعسقاتها، والإفراج عن المعتقلين السياسيين. وهذا يتم عبر احتلال الفضاء العام والاحتجاج الجماهيري ضد سياسات السلطة القمعية والمطالبة بحرية التعبير واحترام القوانين على علاقتها. وهذا الضغط الجماهيري هو الذي فرض في مراحل سياسية سابقة على السلطة أن تفتح أبواب سجونها ليغادرها معتقلو الرأي والمعتقلين السياسيين. إلا أن هذا يتطلب وعي النخبة السياسية والحركة الديمقراطية. ضمنها الحركة الحقوقية. بضرورة التنسيق وتوحيد الجهود وخلق تلك القوة الضاغطة القادرة على تغيير موازين القوى بهدف التغيير السياسي المتجسد في القضاء على الاستبداد والفساد وفرض احترام الحريات.

العيون محفوفة الفقير، المناضلة النقابية سهام المقريني، ولن أستطيع ذكر كل المناضلات اللواتي عرفن السجن ثمنا لنضالهن في السنوات الأخيرة... ولا زالت على الأقل معتقلتان سياسيتان في السجن وهما: المواطنة هاجر النالي التي اعتقلت في مظاهرة سلمية بطنجة ضد جواز التلقيح يوم 14 نونبر 2021. وحكمت ابتدائيا بـ3 أشهر سجنا نافذا، والمناضلة فاطمة الزهراء ولد بلعيد المعروفة بسيمان، التي لازالت جلسات محاكمتها لم تنطلق رغم قضائها في السجن شهرا بعد أن اعتقلت يوم 25 نونبر 2021. وقد اعتقلت من بيتها 24 ساعة بعد وضع عميد كلية الحقوق بطنجة لشكاية ضدها بمبرر دخولها الحرم الجامعي دون موجب حق وتحريضها للطلبة على الاحتجاج وعرقلة سير الدراسة... والمعتقلتان وضعتا في سجن طنجة قبل تنقيلهما إلى سجن أصيلة.

### آليات التضامن مع المدافعات عن حقوق الإنسان وسبل دعمهن

أبدعت الحركة الحقوقية والحركة الديمقراطية العديد من أشكال التضامن مع المعتقلين السياسيين والمعتقلات السياسيات واستعملتها للضغط على الدولة لإطلاق سراحهم.

وساهمت المنظمات الحقوقية الدولية بشكل كبير في رفع العزلة عنهم، عبر سياسة التنبؤ التي كانت تعمل بها وحملات التضامن التي تنظمها دوليا، والمراسلات المكثفة التي كانت تصل



إلى المعتقلين السياسيين والمعتقلات السياسيات في السجون. وأبدعت الحركة الديمقراطية الفرنسية بفضل المناضلين المنفيين والمناضلات المنفيات في فرنسا وأروبا عامة، في تشكيل لجن مناهضة القمع بالمغرب التي لعبت دورا تاريخيا في فضح الاعتقال السياسي والاستبداد السياسي بشكل عام بالمغرب خلال ما يعرف بسنوات الرصاص. لكن أكبر دعم ومساندة: تلك التي توفرها عائلات المعتقلين السياسيين التي كان لها دور تاريخي في دعم أهاليهم المعتقلين وفي النضال ضد الاعتقال السياسي عامة. فقد كانت حركة العائلات هي اللبنة الأولى لحركة حقوق الإنسان بالمغرب.

اليوم، هناك مبادرات كثيرة للتضامن مع المعتقلين السياسيين والمعتقلات السياسيات. لكنها مشتتة. وتواجه صعوبات في خلق دينامية جماهيرية ضد الاعتقال السياسي. لأنها تتواجه بتحديات من أهمها :

- سياسة جديدة للدولة تحاول إخفاء الطابع السياسي للاعتقال الذي يتعرض له النشطاء والمناضلون؛
- استعمال أساليب جديدة للقمع لتحييد النشطاء كالتشهير في صحافة المخزن، والتجسس على الهواتف، والتصوير في الأماكن الخاصة وابتزاز المناضلات والمناضلين...؛
- خطاب من داخل الحركة الحقوقية يتنكر لوجود معتقلين سياسيين لحسابات سياسية بعيدة عن المنطق الحقوقي.

إلى ضمان حماية المدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي يقعن ضحايا لأعمال التخويف أو الانتقام نتيجة لأنشطة تعاونهن مع المؤسسات الدولية، فضلا عن حرية الوصول إلى آليات حقوق الإنسان، الإقليمية والدولية وحرية التواصل معهم.

وتوالى على ولاية المقرر الخاص المعني بالمدافعين عدة شخصيات معروفة بخبرتها في مجال حقوق الإنسان. ومنذ ماي 2020 تم تعيين المقررة الحالية وهي الإيرلندية "ماري راولور" وهي مسؤولة سابقة بأمنستي انتاسيونال. وقد اهتمت المقررة الأممية الجديدة المعنية بحالة المدافعين أيضا بخصوصية وضعية المدافعات. وجاء ذلك في تقريرها الأخير الصادر سنة 2020.

### المدافعات عن حقوق الإنسان بالمغرب في مواجهة الاعتقال السياسي

واجهت المدافعات عن حقوق الإنسان في المغرب القمع والتعسف منذ عشرات السنين. فبناء على المفهوم الحالي للمدافع والمدافعة عن حقوق الإنسان تعتبر "مدافعات عن حقوق الإنسان" كل النساء اللواتي انخرطن في مختلف جبهات النضال في المغرب من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان وضد الاستبداد والفساد. وسجل المدافعات عن حقوق الإنسان حافل بالنضال والعطاء. كما أن التضحيات التي قدمتها لا تحصى.

فقد زج بالعديد من المناضلات ضد الاستبداد في السجون. وقدمت العديد منهن حياتهن، سواء بسبب العنف ضد المظاهرات السلمية، كزبيدة خليفة بفاس، وسناء المبروك بسلا، أو نتيجة انعكاسات الاعتقال على صحتهن، أو نتيجة اعتقال أو اختطاف الأبناء والأزواج عليهن... أو الإهمال خلال الإضراب عن الطعام كما تم للشهيدة سعيدة المنهي التي جعلت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ذكرى استشهادهما يوما وطنيا للمرأة المناضلة، تكرم فيه كل الشهيدات وكل المعتقلات السياسيات السابقات، وكل النساء المناضلات اللواتي لازلن قابضات على الجمر.

ورغم أن تاريخ كفاح النساء في المجتمعات الأبوية لا يعطى له ما يستحق من اهتمام، وهذه واجهة مهمة للنضال النسائي أيضا تخوضه العديد من المناضلات، فإن ما كتب عن العنف والاعتداءات الجنسية التي مورست على

النساء المعتقلات السياسيات فظيع وصادم. ومنه ما جاء في شهادات النساء خلال جلسات الاستماع التي نظمتها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان سنة 2005. وفي العديد من الكتابات التي صدرت لمعتقلات سياسيات سابقات أو لكتب درست مآسي العنف السياسي ضد النساء بالمغرب، ومعاناة المعتقلات السياسيات والمختطفات في السجون ومراكز الاختطاف.

وقد واجهت العديد من المناضلات الاعتقال السياسي من ضمنهن: مناضلات الحركة الديمقراطية في السبعينات سواء الماركسية أو الاتحادية، كما زج في السجون بالعديد من مناضلات الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، والعاملات المناضلات النقابيات، وعضوات حركة عائلات المعتقلين السياسيين والمختطفين، الناشطات الصحراويات، وصحافيات، ومؤخرا ناشطات الحراك الشعبي وناشطات على مواقع التواصل الاجتماعي.

والى اليوم، لازالت المدافعات عن حقوق الإنسان في المغرب يتعرضن للاعتقال السياسي. وقد عرفت السنوات الأخيرة العديد من المعتقلات السياسيات ومعتقلات الرأي، من ضمنهن، فقط كمنال وليس الحصر، مناضلات حركة النساء السلاويات فاطمة بوعلام بتمارة وبنيتها، ومناضلة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب زهرة بودكور، والناشطة في حراك الريف سليمة الزباني، والمناضلة من أجل الحق في الأرض مينة جبار، والصحافية هاجر الريسوني، والصحفية الصحراوية نزهة الخليدي، وعضوة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بضرع

الثقافية والتغيير

مطلب المراجعة

نور الدين موعايب

لعل مما يسوغ امتياز الظاهرة الإنسانية وفردتها، غير المقارنة، آية المراجعة، وهي تستقوي بمهارات نفيسة تنصدها مهارة التقويم، ومهارة النقد، بالإضافة إلى مهارة التمحيص. وقد لا يختلف لبيان حول شرعية الالايقين حتى في العلوم الحق، فما بالك بالعلوم الإنسانية؟!، لذلك دعا Bachelard إلى "مراجعة المرجعيات"، إذ التهذيب والتعديل واردة، حاضران بقوة في قراءة الواقع، وهو يفسر انتحاء بعض النقاد ( TODOROV تمثيلاً لا حصراً) سمت "نقد النقد" عسى أن تتحقق الغريلة ومجاورة التنخيل، ولكيلا يترهل الفكر ويتأكل الحس، فتتعطل المخيلة.

والواقع أن المراجعة لا تبخس المراجع (صاحبها) في شيء لعله واحدة هي تنامي المتغيرات، وتواتر المستحدثات دونما ملل ولا كلل..

إن الإبداع لهو تلك الشلالات الدافقة، الحبلى بالتميز، ومن ثمة إشراقاته الاستثنائية، وومضاته المتخمة بالانزياح. وعلى الرغم من رومانسية Hugo × فإنه يؤثر عنه قوله: "كن كالشجرة التي تغير أوراقها، لكنها لا تغير جذورها". ويقصد إلى أن الآراء ربما تتغير، أما المبادئ فثابتة، صامدة تقاوم.

يحمد لإبداعات معينة أنها تراجع (بفتح الجيم) مراجعات مختلفة قبل إصدارها، كأن نقراً في تقديم مؤلف: "راجع / نقحه الدكتور فلان، أو الأستاذ فلان، وقل القول نفسه بالنسبة إلى الأفلام الضاربة أطنابها في القدم بما أن تراجع (بكسر الجيم) المادة التاريخية حاضر إلى جانب مراجع المادة الأدبية، ومراجع المادة اللغوية..

لا جرم أن للمراجعة معايير ثنائية: داخلية/ خارجية لأن النص لا يفهم بسوى التناص (امتصاص النصوص وتداخلها..). فمرحى بمن سلك هذا المسلك!.. ولا مواربة في أنها لا تكون إلا بعد أن يراكم المراجع ما يراكم من مقاربات واستراتيجيات يذيلها بملاحظاته الناقدة.. مؤمناً بقانون تحول الكم إلى كيف، كما علمتنا المادية الجدلية.

ولا أحد ينكر "الحق في الخطأ" طالما أن هذا الخطأ مشفوع بالتصحيح والتوجيه اللذين لا يشيخان، ولا يتواريان.. هكذا أردد ما رده الناقد الأدبي (الثعالبي): "الكامل من عدت سقطاته، والسعيد من حسبت هفواته.."، والظاهر أن صاحب (يتيمة الدهر..) يتناص والأحنف بن قيس، القائل: "الكامل من عدت هفواته ولا تعد إلا من قلة".

لامست هذه السطور مطلباً من المطالب التي تؤكد شرعيتها التحولات الكبرى المعيشة في مختلف الحقول السوسيوسياسية والثقافية.

وأعد القارئ الكريم بإثارة مطالب أخرى "مستفزة" تيسر مقارنة الواقع، مقارنة فاهمة، مفسرة، ناقدة.. إن أسعفني الزمن، ورحمني الوهن.

نونبر 2021.

من معضلات التراث

الحبيب التيتي

اقواله وفتاويه، وتناقضها قد يسقط في حالات المعضلات.

لماذا سقط هذا التراث عن عمد في هذه المعضلة؟ سقط فيها، لأنه لو اتاح للمرأة توريث الشرف الى نسلها لأصبح هذا النسب أكثر انتشاراً يشمل اعداداً مضاعفة لما هو عليه الأمر لما ينحصر في توريثه فقط عن طريق الذكور. ولما تتوسع القاعدة أكثر يصبح الأمر عادياً وإمكانية استغلاله كامتياز وحظوة لفئة ضيقة غير ذات موضوع. ان اقحام المرأة في توريث الشرف هو نزع القداسة التي يرغب فيها المجتمع الذكوري الانتهازي.

هكذا يتضح ان المجتمعات الطبقيّة استعملت الاسلحة الايديولوجية بما فيها الدين من اجل اقضاء المرأة وركنها في المراتب الدنيا في المجتمع. القول بعكس ذلك هو تبرير لاضطهاد النساء باسم المقدس الموضوع على المقاس.

نثير هذا الموضوع لكشف نماذج من معضلات التراث وتبيان تهافت الخطاب الذكوري لما يتغلف بالخطاب الديني. نثير هذا الموضوع ليس للمطالبة بالحق في الانتساب الى الشرف او الى نسل الرسول لأننا نعتبر ذلك امراً اصبح متجاوزاً في المجتمع الحديث والشرف هو شرف الكد والاجتهاد لتحصيل العيش وأسبابه بالاستحقاق وبالطرق المشروعة والديمقراطية. والمواطنون والمواطنات سواسية كأسنان المشط

المعضلة وهي المسألة التي ليس لها حل او يصعب ايجاد الحل والمخرج. والتراث العربي خاصة والاسلامي عامة يتضمن الكثير من المعضلات. تناولها او تحليلها يساعد على ايجاد الحل الصعب او ايجاد الصياغة الجديدة لموضوع المعضلة لكن بنفس جديد متنور يخرج الناس من مأزق المعضلة. في هذا الباب اطرح هذه المعضلة.

في المتعارف عليه ان النسب الشريف أي الانتساب الى نسل النبي محمد ينتقل عن طريق النسل من جهة الذكور. فالشريف يكون ذكراً يورث الشرف الى ابنه الذكر. لكن في متابعة الظاهرة نجد ان كل هؤلاء الذكور يرجع نسبهم الى النبي محمد لكونهم ابناء بنته فاطمة الزهراء لان النبي لم يكن له ولد ترك خلفاً.

فهؤلاء الشرفاء يشكلون سلسلة نسب اصلها امرأة وهي فاطمة الزهراء التي ورثت الشرف عن ابائها واورثته لعله ان ليس له ولدا ترك ذرية.

معضلة التراث هنا هو هذا التناقض الاجتماعي والفكري والمنطقي والطبيعي حتى. فكيف يتم منع النساء واقصائهن من النسب الشريف بتوريث هذا النسب لذريتهن.

بالاضافة الى هذا التناقض المتعدد الابعاد فان التراث يجحف في حق المرأة والتي قال في احد امثاله انهن شقائق الرجال. ان هذا الاقصاء للمرأة في هذه الجزئية يكشف بأن هذا التراث متناقضة

الانتفاضة

من الأغاني القوية لناس الغيوان أغنية

- يا انتفاضة دومي
- بحجارك دومي
- بصغارك دومي
- ضد جيوش الاحتلال
- الشهادة بالله غيرك ما يكون منطومي
- ف ليلي ويومي
- سمايا وغيومي
- حجرة وطفل بيهم هجومي
- ضد الاستعمار...
- ف كل انتظار...
- ضد جيوش الاحتلال
- علامي يرفرف
- مزوق بلوني
- مبعد حزوني
- من الفرغ منعوني
- بين السما والأرض
- طيري وحمومي





تستضيف جريدة النهج الديمقراطي في هذا العدد المخصص للقضية الأمازيغية بمناسبة رأس السنة الأمازيغية الجديدة 2972، المناضل محمد الزياتي الذي يعد أحد المراجع الأساسية في البحث والدراسة للقضية الأمازيغية كهوية رئيسية للشعب المغربي، كما أن الرفيق الزياتي ناشط في المجال الحقوقي كمناضل تحمل مسؤوليات داخل AMDH ونقابي بصفوف الاتحاد المغربي للشغل. وكما هو معروف، فالرفيق الزياتي رفض الدعوة الرسمية الموجهة له للاشتغال في المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية أيام كانت لعاب العديد ممن يعتبرون أنفسهم نشطاء في الحقل الأمازيغي تسيل للتقرب من المخزن وبالأحرى الاستفادة من عطائه. إن القضية الأمازيغية تعرف اليوم مسارا عسيرا بسبب إصرار النظام المخزني على الاستمرار في تهميشها بهدف اجتثاثها كلغة وثقافة وحضارة تضرب جذورها في عمق التاريخ. إلا أن رموز المقاومة تقف سدا منيعا أمام مخطط النظام الذي يحاول جاهدا، اختراق النخب الأمازيغية واستمالتها واستعمالها ضد الأمازيغية، كقضية سياسية تستوجب النضال، ولا شيء غير النضال ليتحقق لها رد الاعتبار ...

الصيغ/ المسكنات بتفاعله الإيجابي المؤقت مع مطالبها العادلة والمشروعة، انقاء لشر اتساع رقعتها في المجتمع، لكن بمجرد مرور العاصفة، تعود حليمة إلى عاداتها القديمة... بما يعني أن كل ما أعلن من تدابير وإصلاحات في الشأن الأمازيغي كان تحت ضغط الدفاع المستميت من قبل رواد الحركة الأمازيغية التي تبوأَت مكانتها ضمن النضالات الجماهيرية واحتجاجات الشارع المغربي التي عبرت عنها بجلاء حركة 20 فبراير 2011 التي عجلت بتضمين الدستور ترسيم الأمازيغية المشروط بإخراج قانون تنظيمي لتنفيذ هذا الترسيم في التعليم والإعلام وفي مناحي الحياة ذات الأولوية... غير أن ذلك سرعان ما أدخل ثلاجة الحكومة الملتحبة لولايتين... بل أكثر من ذلك حتى مشروع تدريس الأمازيغية الذي أعلن عنه منذ 2003 وأهدرت في سبيله أموال طائلة ظل دون تفعيل بالشكل المطلوب... بل وحتى في حالة تفعيله بالشكل المتفق عليه حاليا، فقد تنجم عنه مستقبلا، حسب رأي المتواضع، نتائج عكسية ستكرس هيمنة جزء من المكون اللغوي الأمازيغي على حساب باقي المكونات الأخرى وهي المعضلة/ الكارثة التي نعاين تباشيرها منذ الآن فيما يقدم من حصص أمازيغية بمنطقة الريف !!

#### 4 كيف يبدو لك مستقبل وفاق لآفة القضية، خصوصا في ظل الفرز الذي تحقق في اوساط نخبنا خلال السنوات الاخيرة؟

لا يمكن تصور مستقبل هذه القضية انطلاقا من أمانى وهواجس فردية معزولة عن الشروط الموضوعية والملازمات العامة التي تعتمل وسطها هذه القضية وغيرها من القضايا التي تسترعي اهتمام الشعب المغربي وقواه الديمقراطية الحية، بما يعني أننا لا يمكن أن نتفاءل لمستقبل الأمازيغية دون تجاوز الوضع الذاتي المترهل للحركة الأمازيغية مغربا وتشتتها التنظيمي الفظيع الذي فتح الباب أمام استقطابات وتحالفات بعناوين متعددة من قبيل التي عايناها قبيل الانتخابات الأخيرة، من قبل المهرولين باسم الأمازيغية نحو الفوز بما وعدوا به من غنائم في ظل الحكومة "الجديدة" وهو الأمر الذي أضحى يمتهنه البعض مع الأسف كلما علموا باقترب تنزيل مشروع أو مرسوم "يهم الحماية والنهوض بالأمازيغية". ويكفي في هذا الشأن انتظار ما سيفرضه إعلان الحكومة الأخير (إنشاء صندوق دعم الأمازيغية ذات التمثيلية الوطنية / المركزية والجهوية من "ذوي الاختصاص بالرجال") من تقاطبات وتنافس واصطفاف لنيل رضى المعنيين بالأمر. في الوقت الذي كان الكل ينتظر من هذه الحكومة الإعلان عن ترسيم السنة الأمازيغية عيدا وطنيا وعظلة مؤدى عنها كما هو الأمر في الجوار منذ سنوات .

كما أنه لا يمكن استشراف هذا المستقبل للأمازيغية دون تكتل كل القوى الديمقراطية والتقدمية ببلادنا ضمن جبهة موسعة على أرضية الحد الأدنى أو الأقصى من هذه المطالب التي ستشكل بوصلة للنضال المشترك بموازاة باقي القضايا التي تشغل بال الشعب المغربي وقواه الحية في العيش الكريم في أجواء الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان للجميع .

وهذه الدينامية النضالية سرعان ما استرعت انتباه الدوائر المخزنية التي شرعت في بعث إشارات قوية للحد من اتساع رقعتها، فكان اعتقال مناضلي جمعية تليلي بالراشيدية على إثر مطالبتهم بالحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية عبر لافتة رفعت في مسيرة فاتح ماي سنة 1994 قبل أن يطلق سراحهم والإقرار في الخطاب الملكي ل20 غشت لنفس السنة بتعليم الأمازيغية على المستوى الابتدائي وخلق "نشرة اللهجات" في الإذاعة والتلفزة .. دون غيرها من المطالب الديمقراطية التي تبلورت فيما بعد ضمن بيان فاتح مارس 2000 الذي أعلن صراحة بأن: "العمل الأمازيغي قد استفذ فترة الاشتغال الثقافي لينتقل إلى العمل السياسي المباشر" وهو البيان الذي تسارعت على ضوئه أهم الأحداث: انعقاد لقاء بوزنيقة الأول ومنع الملتقى الثاني وإقرار "مجموعة الجمعيات المنسجمة" لمسيرة وطنية (توادا إمازيغن) في تزامن مع انتفاضة "عروش القبائل الجزائرية" تلا ذلك خطاب أجدير الذي أعلن فيه الملك عن إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الذي سيصبح، حسب ما تكشف عنه المعطيات، إحدى ملحقات المجلس الوطني للغات والثقافة الأمازيغية ليس إلا ....

#### 2 - بمفكك مهتم بالقضية الامازيغية، ما هي العراقيل الذاتية والموضوعية التي حالت وتحول دون تحقيق تقدم ملموس لهذه القضية على المستوى السياسي؟

لاشك أنه من بين الأسباب الموضوعية التي تحول دون ذلك، تكمن في إصرار المخزن على جعل الأمازيغية شأننا خاصا به، لذلك تراه يدخل على الخط في اللحظات الحاسمة تارة بالقمع المباشر: اعتقال مناضلي جمعية تليلي سنة 1994 ومنع ندوات وأنشطة وملتقيات (منع اشغال ملتقى بوزنيقة الثاني 2001) كل ذلك من أجل فرملة دينامية الحركة الأمازيغية وإجهاض طموحها في جعل الأمازيغية شأننا جماهيريا وشعبيا تنخرط فيه كل القوى الديمقراطية بالبلاد .. ومنها أسباب ذاتية لا تقل أهمية عن الأولى، هي التي تندرج ضمن الأزمة الذاتية للحركة الأمازيغية والتي تعكسها تباين الرؤى والخيارات والاستراتيجيات المعتملة في صفوفها دون الحسم فيما يمكن أن يشكل أرضية حد أدنى للنضال المشترك. قد استغلت الدوائر المخزنية هذا التباين ولجأت إلى استقطاب مجموعة من أطر وفعاليات هذه الحركة سيما من ذوي التوجهات السياسية اليمينية أو من ذوي التكوين السياسي الهش مما سهل مأموريتها... أضف إلى ذلك كله ما سمحت به عملية توقيع بيان فاتح مارس من اختراقات من قبل غرباء ووافدين لا علاقة لهم بماضي وحاضر هذه الحركة (وهذا ما سجلته شخصيا في إبانه من خلل في استثمار الوقع الإيجابي لهذا البيان) ..

#### 3 لماذا تم التنكر للمطالب الامازيغية وخاصة تعميم تدريس اللغة الامازيغية في مختلف مناحي الحياة؟

من الواضح أن المخزن يتعامل بمنطق الغلبة وفق موازين القوى، فكلما تصاعدت النضالات وتقوت الاحتجاجات الحركات الاجتماعية عموما، يضطر لابتداع مختلف

#### 1 - ما هو السياق التاريخي للمطالب الثقافية والحقوقية للأمازيغية؟

بداية أحيي عاليا طاقم تحرير جريدة النهج : المنبر الديمقراطي الحر الذي أولى للأمازيغية اهتماما خاصا منذ أن احتل موقعه المتميز ضمن المشهد الإعلامي التقدمي ببلادنا ..

وبما أن المقام لا يسمح بالاستفاضة في السرد التاريخي لبروز وتطور هذه المطالب الديمقراطية في علاقتها بتطور وتنامي الوعي بالذات الأمازيغية، فإني سأكتفي باستعراض أبرز هذه المحطات التي أضحت مرجعا لكل المهتمين بالشأن الأمازيغي ويتتبع نضالات الحركة الأمازيغية المغربية تحديدا ..

أولى هذه المحطات: تجسدها تلك الوثيقة المنبثقة عن أشغال الدورة الرابعة لجمعية الجامعة الصيفية بأكادير بتاريخ 05 غشت 1991 والتي عرفت ب"ميثاق أكادير حول اللغة والثقافة الأمازيغيتين" والتي صيغت في الأصل كمشروع كتاب أبيض حول الحقوق الثقافية واللغوية بالمغرب.. وقد شكلت بحق منطلق العمل الجماعي والنواة الأولى لما سيشهده الفعل الجمعوي الأمازيغي بالمغرب بعد ذلك من توسع عم أرجاء الوطن وغدا توقيع هذه الوثيقة شرطا ملزما للانضمام للمجلس الوطني للتنسيق CNC الذي أسس موسم 1993/94 كتنظيم وطني مؤطر لهذا الكم الجمعوي الذي بدأ يتنامى بوتيرة استثنائية، بموازاة بروز القضية الأمازيغية على سطح الأحداث بعد صياغة فعاليات أمازيغية مغربية لوثيقة تاريخية موجهة للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بضييونا استثنائية بعد فترة من المنع والقمع التي استهدفت الجمعيات الجادة والمنابر الإعلامية المدرجة ضمن التوجه اليساري النقدي للثقافة التقليدية والمحافظات ذات النزوع العروبي الأحادي المنافي لكل تعدد أو اختلاف... وهو ما عجل بإرسال إشارات في هذا الاتجاه باعتقال مجموعة من مناضلي الحركة الأمازيغية لمطالبتهم بالحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية عبر لافتة في تظاهرة فاتح ماي 1994 وهو الاعتقال الذي استنكره المجلس الوطني للتنسيق وأثار موجة من الغضب والتضامن وسط القوى الديمقراطية التقدمية داخليا وخارجيا عجلت بإطلاق سراح المعتقلين وإعلان الملك الحسن الثاني عبر خطاب رسمي 20 غشت 1994 عن قرار إدخال الأمازيغية إلى التعليم الابتدائي وخلق ما سمي بنشرة اللهجات في الإعلام ... كما بلور المجلس الوطني للتنسيق بين الجمعيات الأمازيغية مذكرة مطلوبة رفعت للديوان الملكي إبان التعديلات الدستورية لسنة 1996 مؤكدة على أهمية ترسيم الأمازيغية في الدستور وتبويتها لمكانتها اللائقة في التعليم والإعلام والقضاء وفي كل مرافق الحياة العامة السائدة عقب انتفاضة 1984 بالريف وباقي مناطق المغرب.... وبدأت هذه الجمعيات والتنظيمات الأمازيغية الجديدة تفرض نفسها على الساحة النضالية الوطنية والدولية من قبيل مشاركتها في صياغة وثيقة قدمت للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد بضييونا / النمسا بتاريخ 25/06/1993 الذي انبثقت عنه توصية إعلان عقد دولي للشعوب الأصلية في العالم، (وكلنا يتذكر التأويلات التي أعقبت إدراج إمازيغين ضمن هذا المفهوم الأخير...)

من وحي الأحداث

القضية الفلسطينية والتحرر الوطني

التيبي الحبيب

بعض المتمركسين حفدة باكونين ينزعون عن القضية الفلسطينية طابعها الوطني ويعتبرونها قضية بروليتاريا فلسطينية وإسرائيلية ضد برجوازيتهما. وهم يذهبون إلى أن "إسرائيل" أصبحت واقعا وقد تشكلت بنية اجتماعية هناك ولذلك يعتبرون من الخطأ اعتبار القضية الفلسطينية بقيت في نفس المستوى والوقائع قبل 1948.

ينسى دعاة الثورة البروليتاريا المشتركة بين العمال الفلسطينيين و"الإسرائيليين" أن ما حصل في فلسطين هو استعمار استيطاني من نوع لم يشهد التاريخ مثيلا له. لقد استعمرت فلسطين من طرف حركة سياسية دينية هي في الحقيقة الكتيبة المسلحة للامبريالية العالمية. كانت تبحث لها على موطأ قدم من بين مواقع مختلفة فأنتهى بها الأمر إلى اختيار أرض فلسطين مستغلة الخلفية التاريخية لهذه البقعة من الكرة الأرضية. إن التواجد في فلسطين لهذه القوة هو تواجد استعماري مسنود بميزان قوة دولي لصالحه. لكن هذا الأمر ليس أمرا مفروغا منه أو هو قدر لا راد له. إنها فقط مرحلة تحكمها تناقضاتها الموضوعية والذاتية ودينامية هذه التناقضات ستسير حتما إلى تغيير موازين القوة لصالح شعب فلسطين والقضاء على الاستيطان. لذلك فهي قضية تحرر وطني من نوع جديد فيها القضايا الخاصة بشعب فلسطين والقضايا المتعلقة بالمحيط الدولي والجهوي وتناقضاته.

أما الكلام عن شعب إسرائيلي فهو كلام يجانب الواقع بل هو يصب الماء في طاحونة الاستعمار الاستيطاني وهي أكبر أكذوبة عبر التاريخ. لنا في تجارب الاستيطان دروسا تبين أن الشعوب قادرة على دحر الاستعمار مهما طال أمده مثل ما حصل في الجزائر وفي إفريقيا الجنوبية. الحل التاريخي لقضية فلسطين هو القضاء على الحركة الصهيونية فوق تراب فلسطين لتتجهز رحالها وتبحث لها عن موقع آخر إن هي وجدته. الحل للقضية الفلسطينية هو قيام الدولة الديمقراطية العلمانية الخالية من الحركة الصهيونية وتتوحد فيها كل مكونات الشعب الفلسطيني كيف ما كانت معتقداتها.

طبعا نجاح الثورة الفلسطينية في اقامة مثل هذه الدولة هو مشروط ايضا بمهمة استكمال باقي شعوب المنطقة لمهام التحرر الوطني والقضاء على الهيمنة الامبريالية بالمنطقة. وكلما تقدمت شعوب هذه المنطقة في انجاز هذه المهام كلما توفرت الشروط الموضوعية والتاريخية لبناء المجتمع الاشتراكي المتحرر من الامبريالية. واهم الشروط الذاتية هو توفر القيادة الوطنية التي تربط جدليا بين التحرر الوطني والتحرر الاجتماعي اي بناء الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية تحت راية العمال والكادحين والفضات الوطنية من البرجوازية الوطنية ضد الكيان الصهيوني وضد الكمبرادور الفلسطيني وأمراء الحرب والانظمة الرجعية في المنطقة.

بيان النهج الديمقراطي بمناسبة السنة الامازيغية الجديدة 2972

من أجل رفع كل أشكال التمييز ضد الامازيغية والتراجع عن كل القوانين التي تستهدف مصادرة الأراضي والتهجير القسري

ولقد انطلقت هذه الرحيلة على العديد من نشطاء الحركة الامازيغية الذين صفقوا لهذا "الانجاز التاريخي" الذي انتظروه طويلا. أما المعهد الملكي للثقافة الامازيغية، فقد مكن النظام من تجميع بعض النشطاء الفاعلين في مجال الامازيغية، من خلال شراء صمتهم وتكميم أفواههم عبر إغرائهم بأجور وعلاوات سخية.

وبعد سنوات وجدت هذه النخب نفسها في موقف حرج، بعد التراجع عن الوعود المتمثلة في تعميم التدريس والبحث في مختلف جوانب الثقافة الامازيغية، حيث تم تقزيم دور هذا المعهد ليصبح جزءا مما سمي ب"المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية". وهذه النخب، التي تم استدراجها من طرف المخزن، جعلها انخرط، عن وعي أو عن

يتقدم النهج الديمقراطي للشعب المغربي بالتهنئة بمناسبة حلول السنة الامازيغية الجديدة 2972 التي توافق 13 يناير من السنة الميلادية، ويجدد انخراطه في النضال من اجل رد الاعتبار لهذا المكون الرئيسي من هوية شعبنا.

إن التهميش الممنهج للامازيغية، منذ عقود، يجد أسسه في محاولات النظام المخزني الرامية إلى اجتثاثها وابدائها تدريجيا، لأنها تحتوي على منظومة قيم تقدمية وقوانين (عرفية) مبنية على مبادئ المساواة والحرية والكرامة، التي تتناقض مع قيم وقوانين المخزن المبنية على الاستبداد والخنوع والولاء. فسياسة النظام فيما يتعلق بالحقوق والمطالب الامازيغية، تتميز بالتسويق والالتفاف مع



غير وعي في خطة التطبيع والتحالف الأمني والعسكري مع الكيان الصهيوني الذي يستهدف تفتيت شعوب المنطقة.

وبهذه المناسبة فإن النهج الديمقراطي:

- يذكر بموقفه الداعي إلى توحيد صفوف الديمقراطيين والديمقراطيات في الحركة الامازيغية المستقلة عن برامج النظام كمدخل رئيسي لمواجهة سياسة الاحتواء والالتفاف والاستمالة.

- يعتبر ان رد الاعتبار للقضية الامازيغية مرتبط جدليا بانعتاق الشعب المغربي وتحرره من الاستبداد، فهو يرتكز، إذا بالأساس على النضال الشعبي المنظم ضد سياسات التفتير والتهميش المنهجية، كما يعتبر أن العديد من النضالات الجماهيرية تندرج في إطار رد الاعتبار للامازيغية، كالنضال على الحق في الأرض، ضد محاولات سلبها من أصحابها وتقويتها للرأسمال الأجنبي والمحلي واستئصال السكان الأصليين من بيئتهم وتهجيرهم قسرا وكذا النضال من اجل التراجع عن كل القوانين التي تستمد مرجعيتها من القوانين الاستعمارية حول الأرض.

- يطالب بجعل رأس السنة الامازيغية يوم عطلة مؤدى عنه اسوة بالسنة الميلادية والسنة الهجرية.

- يجدد مطالبته بإطلاق سراح معتقلي الرأي ومعتقلي الحركات الشعبية وعلى رأسهم معتقلو حراك الربيف.

استمالة النخب والنشطاء عن طريق الترغيب أو التهيب، تارة، وبواسطة الربيع تارة أخرى. فقد تعامل مع مطالب الحركة الحقوقية والامازيغية وتوصيات اللجن الأممية، وعلى الخصوص، تحت ضغط مطالب حركة 20 فبراير، بالإعلان عن ترسيم اللغة الامازيغية في دستوره، سنة 2011 وفي نفس الوقت:

- عمل على تعطيل تنفيذه بسبب رهن هذا الترسيم المفترى عليه بقانون تنظيمي لم يتم إخراجها إلا خلال أواخر سنة 2019، أي بعد مرور ولايتين على عمر البرلمان.

- قام بشل عمل المعهد الملكي للثقافة الامازيغية، وتعطيل برامجها، وإيقاف العديد من اتفاقياته وخاصة تلك المبرمة مع وزارتي التعليم والإعلام، على الرغم من كونه -المخزن- أنشاه كآلية من آليات الالتفاف على المطالب الامازيغية.

- جعل من القناة التلفزيونية الامازيغية آلة إعلامية في خدمة النظام ووظف اغلب برامجها ضد القيم الامازيغية.

بالمقابل، أطلق حملة دعائية واسعة حول تدريس اللغة الامازيغية وتعميمها على المدارس والمستويات وحول إصدار مقررات مدرسية مع دورات تكوينية لفائدة بعض الأساتذة، وهذا كله يندرج في إطار سياسة احتواء المطالب المرتبطة برد الاعتبار للامازيغية.